الغنة

فِي

عِلْمِ التَّجْوِيدِ

+

تَأْلِيفُ

يُوسُفَ الْمَسْعُودِ فوفورى

صُورَةُ الْمُؤَلِّفِ



عَرُوضُكَ مَقْبُوضٌ فَـــأَنْتَ عَرُوضُ   فَعُولُنْ طَوِيلٌ فِي الْـــعَرُوضِ وَمِيضُ
مَفَاعِيلُهُ وَالـــنُّونُ مَهْمَا مَفَاعِلُنْ   وَسَالِمُ مَحْذُوفٍ فَـــعُولُ نَهِيضُ
وَجَازَ لَكُمْ عُولُنْ فَثَلْمٌ فَـــأَنْقُلُ   وَعُولُ الَّذِي تَرْمِي فَ فَعْلُ نَـــقِيضُ
وَمَا الْكَفُّ حَذْفُ النُّونِ ذَاكَ مَفَاعِلُنْ   وَمَا الْيَاءُ قَـــدْ يَأْتِي فَقُلْ هُو قَبِيضُ
وَقُلْ بِـــمَدِيدٍ سِتَّتِي حَيْثُ أَصْلُهُ   ثَمَانِيَةٌ مَا فَـــاعِلُنْ وَمَحِيضُ
وَمَقْصُورُهُ مَا فَـــاعِلَانُ وَمَا حُذِفَ   فَ مَقْطُوعُ مَا فَـــعْلُنْ جَلَاهُ كَرِيضُ
وَمَخْبُونَةٌ مَا فَـــاعِلَاتُنْ وَحَذْفُهَا   وَشَكْلُكَ مَا قَدْ فَـــاعِلَاتُ قَرِيضُ
وَإِنَّكَ يَـــا فُوفُورى قَدْ جِئْتَ قَابِضًا   وَبَـــاسِطَ مَا فَيْضٌ وَفَرْضُ غَرِيضُ
أُفَوِّضُ أَمْرِي لِـــلْإِلَهِ وَرَاضِيًا   بِـــرَوْضِ جِنَانٍ وَالْحِسَانُ خَرِيضُ
وَحَوْضِ الَّذِي مَــنْ جَاءَ صَلَّى وَأَكْبَرَ   بِجَوْضِ تَبُوكٍ أَرْضِهِ وَيَـــبُوضُ
وَإِنْ لَمْ أَكُـــنْ مِنْ شَاكِرٍ أَنْتَ نِعْمَةٌ   أَكُـــنْ مِنْ كَفُورٍ ثُمَّ ذَاكَ رَمِيضُ

يُوسُفُ الْمَسْعُودُ فُوفُورى

الْجَوَّالُ:- 8032337296(0)234+ الْمَوَاعِيدُ:- مِنَ السَّاعَةِ 4 ــ 8 مَسَاء يَوْمِيا.

E- mail:- YusufElmasauduFufure@yahoo.com

f- Yusuf Elmasaudu Fufure @facebook.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه.

وبعد: يقول ملوا أبو الحسن: لاميطوا يوسف المسعود فوفورى جلوا جالنغوا فلاتار فلدن: إن الغنة مصطلح من مصطلحات العلم علم التجويد، ومن أكثرها ما للقوم مجال للإختلاف بينهم، ما كاد أن يكون في جميع مسائلها، فقد اختلفوا في أن: هل الغنة حرف أم صفة؟ وإذا كانت حرفا: فهل أصلي أم فرعي؟ وكذلك إذا كانت صفة: فهل ذاتية ما لازمة أم عارضة؟ وهل الغنة تتبع ما بعدها من حيث التفخيم والترقيق أم ترقق فقط أم لا توصف بأحدهما؟ وفي (مسألة كونها – صفة ذاتية ما لازمة أم عارضة)، قد ينشأ، أو يعتبر منشأ، أو مما ينشأ منه، إختلافهم بقائها حيث أظهر حرفها عند حروف الحلق.

فيستدعينا الكلام إلى التعرف بالحرف أولا، ثم التعرف بالأصلي منه ثانيا، ثم بالفرعي منه ثالثا، ثم بالصفة رابعا، ثم بالذاتية منها ما اللازمة خامسا، ثم بالعارضة منها سادسا، ثم بالمصطلح سابعا، ثم بالمخرج ثامنا، ثم بالوقوف على متابعتها تاسعا، ثم بالوقوف على مراتبها عاشرا، أفصله فصلا فصلا، فتلك عشرة فصول كاملة.

وسميته: (الغنة في علم التجويد)، وأعتمد فيه لكِ على (الكتاب) الذي هو أعظم كتاب يوجد في العلم، وما لكم (بني صنب، وصفا منكم ولقب، وآلَ جاجٍ، سلْماً من كل لاجٍ وماجٍ، وبيت معاذ، عذتم من كل جاذٍ بعاذ)، مَن مِمَّن على رأسهم: (كبير الأصحاب، وخيار الطلاب، وأشرب الإخوان، وأقرب الأعوان، أبو عبد الله، فضيلة الشيخ الدكتور، معاذ ببُّواْ جاج صنبواْ، جالنغ الفلاتي)، يا ثانيةَ اثنين، وثامنةَ البين، وقرةَ العين وكرّةَ الزين، فضيلة القارئة الشيخة السيدة الفاضلة الفاضلة الفاطمة: أم عبد الله خديجة معاذ جاج صنب جالنغ، فبارك الله تبارك وتعالى فيكم وفيكم، وأدام الله سترتكم في أسرتكم، ووقاكم شر خلقه، ورقاكم خير حقِّه.

الفصل الأول في الحرف

قال الحصري: الحرف: الصوت المعتمد على مخرج محقق أو مقدر.

وقالت سعاد: الحرف: صوت معتمد على مخرج محقق أو مقدر.

وقال الدوسري في الشرح: الحرف: فهو الصوت الذي يصدر من المخرج بحيث يتم باصطدام عضو في عضو.

وقال المرصفي: الحرف: صوت معتمداً على مقطع "أي مخرج" محقق أو مقدر.

وقال عطية: والحرف صوت اعتمد على مخرج مُحَقَّقٍ أو مقدَّر.

وقال في المعجم: الحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر.

وقال في الواضح: الحرف: وهو صوت معتمد على مخرج محقق أو وقدر.

وقال أسامة: الحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر.

وقال فريال: الحرف ((صوت)) يعتمد على مخرج معين.

وقال الجريسي: الحرف: صوت اعتمد على مقطع أي مخرج محقق، وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين أو مقطع مقدر وهو هواء الفم.

وقال بعض شراح المقدمة: الحرف: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر ويختص بالإنسان وضعا.

وقال الملا علي القاري: معلقا على تعريف المخرج بقولهم: (الحيز المولد للحرف)، "ولذا قالوا في تعريف الحرف هو صوت معتمد على مقطع محقق، وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الفم، إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث ينقطع في ذلك الجزء".

هذا: ويبدو أن الشراح قد استمدوا هذا التعريف للحرف من كلام سابق لابن جني عن الصوت والحرف، وهو قوله: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفطنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك، ثم تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرسا ما، فإن انتقلت عنه راجعا منه، أو متجاوزا له، ثم قطعت، أحسست عند ذلك صدىً غير الصدى الأول، وذلك نحو الكاف،

فإنك إذا قطعت بها سمعت هنا صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جزت إلى الجيم سمعت غير ذينك الأولين".

وأعاد القرطبي صياغة ما كتبه ابن جني في التعريف بقوله: "فالحروف هي مقاطع تعرض للصوت الخارج مع النفس ممتدا مستطيلا فتمنعه عن اتصاله بغايته، فحيث ما عرض ذلك المقطع سمي حرفا، وسمي ما يسامته ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجا، ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف صفاتها ....".

الفصل الثاني في الحرف الأصلي

وإني لم أقف على القوم في الكتب تعريفاتهم، بتعريف للحروف الأصلية، ولكن القاعدة: (تعريف الضد بمقابلة تعريف المضدود) فممكن في استطاعتنا أن نقول بمقابلة تعريفهم للفرعية: (الحروف الأصلية هي: التي تخرج من مخرج واحد، ولا تتردد أو تتولد بين حرفين أو صفتين).

أو أقول: (الحروف الأصلية هي: التي لم تغاير غيرها من الحروف، ولم تنشأ عنها). أو أقول: (الحروف الأصلية هي: التي لم تنشأ عن غيرها بكيفية مختصة بها).

هذا: والتغاير على قسمين: تغاير أصلي، وتغاير فرعي، فالتغاير الأصلي هو الذي ما بين الحروف الأصلية نفسها: وذلك نحو: (الهمزة فإنها تغاير الألف إذ هو أصلها، وهي فرع منه ونشأة عنها، والهاء: فإنها تغاير الهمزة، إذ الهمزة أصل الهاء، والعين: تغاير الحاء، إذ العين أصل الحاء، والغين: تغاير الخاء، إذ الخاء أصل الغين، والقاف: تغاير الكاف، إذ الكاف أصل القاف ....).

وأما التغاير الفرعي: فهو الذي نحن عليه القول.

الفصل الثالث في الحرف الفرعي

قال الحصري: الحروف الفرعية: فهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين.

وقالت سعاد: الحروف الفرعية: فهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين أو صفتين كالتفخيم والترقيق.

وقال أسامة: الحروف الفرعية: فهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين.

وقال الجريسي: وأما الحروف الفرعية: فهي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين.

وقال المرادي: هي حروف ترددت بين مخرجين وتولدت من حرفين.

وقال مكي: ومخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه.

وقال المسعدي: وقد عرف بعض مشايخنا هذه الحروف الفرعية بأنها حروف غايرت الأصلية ونشأت عنها بكيفية مختصة بها، فإن كيفيتها لا نظير لها في الحروف الأصلية .... وتعريف الحروف الفرعية بما ذكرنا أولى من تعريف بعضهم لها حيث قال: هي حروف ترددت بين مخرجين وتولدت من حرفين، انتهى، لأنه يتخلف عنه كل من ألف التفخيم واللام المغلظة فإنهما ليسا متولدين من حرفين ولا مترددين بين مخرجين، كما هو ظاهر.

وما نقله المسعدي ورجحه في التعريف والتحديد أولى مما ذهب إليه غيره، لأن مخارج هذه الحروف الفرعية، في الغالب هي عين مخارج نظيراتها الأصلية غير أنها اختصت بكيفية معينة، أي اتصفت بصفات ميزتها عن الحروف الأصلية، فالصاد التي كالزاي هي من مخرج الصاد سوى أنها صارت مجهورة، واللام المفخمة من مخرج المرققة غير أن أقصى اللسان يتصعد عند النطق بالمفخمة فأكسبها التفخيم، وكذلك حال ألف الإمالة وألف التفخيم، فالمخارج الفرعية لم تنفرد إذن بمخارج مستقلة بها، بل اختلفت كيفياتها، ومن عرف مخارج الأصول لم تخف عليه مخارج الفروع.

الفصل الرابع في الصفة

قال قمحاوي: الصفة: كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج، من جهر ورخاوة وما أشبه ذلك.

وقال الحصري: الصفة: كيفية يوصف بها الحرف عمد حلوله في مخرجه.

وقالت سعاد: الصفة: كيفية ثابتة تعرض للحرف عند حصوله في مخرجه، ليظهر ما به من جهر أو همس أو شدة أو قلقلة ونحو ذلك.

وقال الطويل: الصفة: هي الحالة التي يكون عليها حرف الهجاء حال النطق به من قوة وضعف وترقيق وتفخيم.

وقال زلط: الصفة: كيفية ثابتة يوصف بها الحرف عند حصوله في المخرج.

وقال المرصفي: الصفة: كيفية تعرض للحرف عند النطق به كجريان النفس في الحروف المهموسة وعدم جريانه في الحروف المجهورة وما إلى ذلك.

وقال في الرائد: الصفة: كيفية عاضرة للحرف عند حصوله في المخرج من جهر وهمس ..... إلخ.

وقال معبد: الصفة: كيفية يوصف بها الحرف عند حصوله في المخرج.

وقال عطية: الصفة: كيفية ثابتة للحرف عند النطق به، مِنْ جهر واستعلاء وقلقلة ونحو ذلك.

وقال بسة: الحالة التى تعرض للحرف عند النطق به.

وقال في الواضح: الصفة: هي كيفية تعطي للحرف عند النطق به.

وقال محمدون: الصفة: كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج من جهر .. إلخ.

وقال سلام: الصفة: هي الكيفية التي يوصف بها الحرف عند وصوله في المخرج من صفات تميزه عن غيره كالجهر والهمس والشدة والرخاوة أو غير ذلك من الصفات اللازمة ... .

وقال أسامة: الصفة: كيفية ثابتة للحرف عند النطق به، من جهر واستعلاء وقلقلة ونحو ذلك.

وقال في السهل: وصفات الحرف هي كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج من جهر ورخاوة وما أشبه.

وقال فريال: وصفة الحرف في اصطلاح المجودين: هي الحال التي يكون عليها عند النطق به.

الفصل الخامس في الصفة الذاتية ما اللازنة

قال الدوسري في الشرح: الصفة اللازمة: وهي التي لا تنفك عن الحرف بأي حال من الأحوال.

وقال المرصفي: الصفة اللازمة: فهي الملازمة للحرف لا تفارقه بحال من الأحوال كالجهر والاستعلاء والإطباق والقلقلة.

وقال عطية: فالذاتية: هي الصفة الملازمة للحرف بمعنى أنها لا تفارقه أبدًا كالقلقة والشِّدة.

وقال بسة: والصفات قسمان: إما ذاتية وهى الملازمة للحرف التى لا تفارقه أبدا كالجهر والرخو بالنسبة إلى حروف كل منها.

وقال في الواضح: الصفة الأصلية (اللازمة): وهي الصفات اللازمة للحرف بحيث لا تنفك عنه مطلقا.

وقال أسامة: الصفة الذاتية: هي الصفة الملازمة للحرف بمعنى أنها لا تفارقه أبدا كالقلقلة و الشدة.

الفصل السادس في الصفة العارضة

قال المرصفي: الصفة العارضية: فهي التي تعرض للحرف في بعض الأحوال وتنفك عنه في البعض الآخر لسبب من الأسباب كالتفخيم والترقيق والإظهار والإدغام والمد والقصر.

وقال عطية: والعَرَضِيَّة: وهي الصفة التي تلحق الحرف أحيانًا وتفارقه أحيانًا أخرى كالتفخيم والترقيق.

وقال بسة: وإما عرضية وهى الصفات التى تلحق الحرف أحيانا، وتفارقه أحيانا كالتفخيم والترقيق بالنسبة إلى الراء.

وقال في الواضح: العارضية: وهي صفات تعرض للحرف في أحوال معينة لسبب.

وقفال أسامة: الصفة العارضة: وهي الصفة التي تلحق الحرف أحيانا وتفارقه أحيانا أخرى كالتفخيم والترقيق.

الفصل السابع في المصطلح

قال قمحاوي: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم فهي ثابتة فيهما مطلقا.

وقالت سعاد: الغنة: صوت مزيد مركب في النون والميم يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه.

وقال الطويل: الغنة: هي صوت له رنين يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه.

وقال المرصفي: الغنة: قال: ومن معانيها في الاصطلاح صفة لازمة للنون ولو تنويناً والميم سكنتا أو تحركتا ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفاتين.

وقال في الرائد: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم.

وقال معبد: الغنة: صوت مستقر في نفس النون والميم ذو رنين حسن.

وقال عطية: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم لا عمل للسان فيه.

وقال عطية: الغنة صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم في كل الأحوال.

وقال بسة: صوت لذيذا مركبا فى جسم النون، ولو تنوينا، والميم.

وقال في المعجم: الغنة: الصوت الزائد على جسم الميم والنون المنبعث من الخيشوم.

وقال في الواضح: الغنة: صوت جميل مركب في جسم النون والميم.

وقال محمدون: الغنة: صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم.

وقال سلام: الغنة: صوت خفيف يخرج من الأنف لا عمل للسان به.

وفقال أسامة: الغنة: صوت أغن لا عمل للسان فيه.

وقال مراد: الغنة: وغُنَّةٌ صَوْتٌ لَذيذٌ رُكِّبا + فِي النُّونِ والمِيمِ عَلَي مَراتِبا

الفصل الثامن في المخرج الخيشوم

قال قمحاوي: الخيشوم: هو خرق الأنف المنجذب إلى الداخل فوق سقف الفم وليس بالمنخر.

فالتجويف الأنفي أو الخيشوم: يمتد التجويف الأنفي فوق تجويف الفم، ويبدأ بالمنخرين في مقدم الأنف، وينتهي عند أعلى التجويف الحلقي، خلف اللهاة، وبين مبدأ مجرى النفس عند المنخرين ونهايته عند الحلق هناك تجاويف، أو جيوب يمر جلالها الهواء، وهي مقعدة التكوين، وتحتوي على خلايا الشم، كما أنها تقوم بترطيب الهواء وتدفئته وترشيحه قبل دخوله إلى التجاويف التنفسية الداخلية، ويشترك التجويف الأنفي في إنتاج الغنة، والتي تتكون حين ينخفض الحنك اللين ويندفع الهواء خلال التجويف الأنفي بعد قيام عارض في مجرى النفس في الفم.

والخيشوم مخرج محقق باعتبار، أو مقدر باعتبار آخر إذ ما يخرج منه لا يعلم هل من وسطه أو من أوله أو من آخره؟ بل انقطع الصوت فيه.

هذا: فاختلفوا في الحروف الأصلية منها عددا وتحديدا، على عدة مذاهب: فذهب الجمهور إلى أنها تسعة وعشرون حرفا من على رأسهم إمام النحو سيبويه، وسائر البصريين غير المبرد، وهي هذي: همزة، باء، تاء، ثاء، جيم، حاء، خاء، دال، ذال، راء، زاي، سين، شين، صاد، ضاد، طاء، ظاء، عين، غين، فاء، قاف، كاف ، لام ، ميم، نون، هاء، واو، ألف، ياء، وخالف المبرد ومن في معناه، إلى أنها ثمانية وعشرون حرفا، فلا يعتبرون الهمز حرفا، وذلك أنهم يرون أن الهمز هو الألف نفسه، أنْ: أنّ الألف إذا تحركت كانت تسمى همزا، وإذا لم تقبل الحركة تسمى ألفا. [قلت: والأصل في الحروف السكون]. فاستعيرت الواو رمزًا لمد الواو، واستعيرت الياء رمزًا لمد الياء، واستعيرت الهمزة رمزًا لمد الألف، فلمّا خُشِي اللبس بين الألف المد والهمزة في وسط الكلمة ونهايتها جُعِل فوق الألف القطعة (ء)، فصار لدينا رمزان كتابيان هما (أ / ا) قلت: وهذه القطعة رأس حرف العين الذي هو هذا:- (ع)، قطعه الخليل فصار هكذا: (ء)، ووضعه على الألف فظهر هكذا (أ).

وأنّ كل حروف الهجاء يدل أول حرف في أسمائها على الصوت الذي تحمله مثل (الياء = ي) ، (الباء = ب) ، وبناء على ذلك تكون الألف مثلها ، فأول حرف فيها (أ) وهو صوت الهمزة.

ومن في المذهب: ولكن ذهب إلى أن الهمز هو الأصل، ولم يعتبر الألف حرفا، أنْ انّ الألف يكون مع ترك الهمز همزته.

ومن يقول: بأن الألف على نوعين: اللينة وهي التي تسمى ألفًا، ومتحركة وهي التي تسمى همزة.

ويمكن أن نجيب: عن قول من في معنى المبرد: بأنّ الألف والهمز حرفان متغاران، وذلك بدليل تقوم به الحجة، وهو إبدال أحدهما من الآخر، والشيء الواحد لا يبدل من نفسه. فالألف غير الهمز اصطلاحا، لأنها لا تكون إلا بحسب اللغة، فهي أعم لأنها تعم اللينة وغيرها، ولا همز في لغة العجم إلا في الإبتداء، والألف تختلف عن الهمزة في الصفات والمخارج والاسم، لأن الألف حرف رخو ، والهمزة حرف شديد ، وأما عن الاسم؛ فالهمزة اسمها معروف (همزة)، وقد يطلق عليه أحيانًا اسم الألف مجازًا؛ والسبب في ذلك أن الهمزة ترسم في أول الكلمة على ألف . أما الألف فإنهم لما أرادوا تسميتها مثل بقية الحروف، وجدوا أن الألف ساكنة ولا يصح البدء بالساكن ابتداءً فتعذر عليهم أن يجعلوا الألف أول اسمها، فأدخلوا (اللام) عليها كي يتمكنوا من نطقها فصار اسمها (لا) كما كان ابن جني يسميها، والهمزة قابلة للحركة والبدء بها بخلاف الألف التي لا تقبل الحركة ولا يبتدأ بها.

وذهب آخر إلى أنها ثلاثون حرفا: وذلك باعتبار الغنة حرفا، أنْ "أننا إذا عرَّفنا الغنة نقول : هي صوت لذيذ من الخيشوم ، ولا صوت إلا للحرف. وشيء آخر: فالغنة لها مخرج خاص بها وتنسب إليه، ولا مخرج إلا للحرف وبالتالي فالغنة حرف، وما دامت الغنة حرفًا يكون عدد الحروف ثلاثين حرفًا.

هذا: وذهب قوم إلى أن الغنة صفة وليست بحرف، ومن قال: إنها حرف في الإدغام بغنة والإخفاء، وصفة في غيرهما.

قلت: فالمذهبان أحسن في الدراية، وأقربهما إلى الصواب مذهب أن (الغنة صفة، وليست بحرف)، وذلك أن المذهب بـ(أنها حرف في الإدغام بغنة والإخفاء، وصفة في غيرهما)، مردود ما موضع النزاع: (أنها حرف في الإدغام بغنة، والإخفاء، ...)، بـ: "أن النون، في جميع أحوالها، سوى القلب، إما أن تبقى موصوفا مع صفتها أصلا، وهو الإظهار، فهي عندهم بذلك صفة، أو إما أن تعدم موصوفا مع

صفتها، وذلك واضح أي الإدغام المحض، فهي أيضا عندهم بذلك صفة، أو إما أن تعدم موصوفا مع بقاء صفتها وذلك واضح أيضا وهو الإدغام الناقص، فهنا تكون عندهم بذلك حرفا!، أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء، وهنا هي أيضا تكون عندهم بذلك حرفا!،" والميم تقاس على ذلك: غير أنها لا تقلب، إذ لا تدغم في غيرها، وإدغامها في مثلها قد يكون إدغاما محضا وقد يكون إدغاما ناقصا، وذلك حسب الإعتبار والإعتداد، وأما إخفاءها فقد يعتبره قوم إدغاما ناقصا، وقوم آخرون يعتبرونه إخفاء، فنقول للقوم: إذا كان بقاء الغنة يجعلها حرفا! فهلا بقاء الإطباق والإستعلاء في قوله تعالى {أحطت}، لم يجعلهما حرفين في الحالة؟ وعلى الأخص بقاء التفخيم يجعله في الحالة حرفا، والصفات الثلاث: صفات جوهرية (ذاتية)، لازمة، والإطباق والإستعلاء أصليان، فيكون جعل البقاء في الصفتين على طريق الأولى، والتفخيم فرعية، ويكون جعل البقاء في الصفة على طريق الأخص؟، فلم يجعل ذلك، ولم يسمع به ألبتة.

هذا: وكان مكي بن أبي طالب القيسي ممن ذهب إلى أن الغنة حرف، قال الرعاية: "والغنة حرف شديد مجهور، لا عمل للسان فيها"، وقد تصدى له الجعبري في العقود، بقوله:-

والغنة أبطل قول مكي بها + في أنها حرف وأُمَّ بياني

في أنها لا تستقل بنفسها + وتحل حرفا ربَّةَ استعلان.

قلت: وذهاب مكي إلى حرفية الغنة، لا يبدو منه أنه على مذهب من إلى أن الحروف الأصلية ثلاثون حرفا، وذلك لما أقول بعد عن قريب ما، من أن: (قلت: فالصواب مذهب الجمهور، وعليه: سيبويه والخفاجي وابن جني ومكي والداني والطيبي ...)، قال مكي: في الرعاية في باب معرفة الحروف التي يؤلف منها الكلام وعللها: "الحروف التي يؤلف منها الكلام: تسعة وعشرون حرفا، وهي حروف ا ب ت ث، وشهرتها تغني عن ذكرها، وقد أضيف إلى ذلك أحرف مستعملة، وأحرف أخرى قليلة الإستعمال ...". وقال بعد ذلك: "وإنما سمي كل واحد من هذه التسعة والعشرين على اختلاف ألفاظها حرفا ... . وقال بعد ذلك أيضا: "فهذه التسعة والعشرون الحروف المذكورة ...". فلم يرد بحرفية الغنة إلا الحرفية على التفريع، ويكون التفريع على وجه خاص، وقال: "واعلم: أنه يكون كل حرف منها ساكنا ومتحركا إلا الألف فإنها لا تكون إلا ساكنة أبدا ..." فالغنة لا توصف، بحركة ما، ولا بسكون، وقال: "وكل الحروف المذكورة له صورة في الخط يعرف الحرف بها اصطلاحا متفقا عليه، لا تتغير تلك

الصورة، إلا الهمزة فإنها صورة لها تعرف بها ..."، والغنة لا صورة لها في الخط حتى تعرف بها اصطلاحا، ولو الصورة متغيرة، ولا يستعار لها صورة غيرها من الحروف، وقال في باب بيان ما زادت العرب في كلامها على التسعة والعشرين الحروف المشهورة وعلل ذلك: "اعلم أن العرب (قد استعملت) مع التسعة والعشرين حرفا المشهورة ستة أحرف زائدة عليها اتسعت بها في كلامها وتفصحت بها في لغاتها، من ذلك: (النون الخفيفة نحو التنوين: والنون التي تخفى عند الكاف والجيم وشبه ذلك ... لأن مخرجها من غير مخرج المتحركة، والنون الصحيحة السكون". وقال في ما بعد: "فهذه الخمسة الأحرف مستعملة في الكلام والقرآن كثيرا، وهي زائدة على التسعة والعشرين الحروف المشسهورة ..." وقال في باب بيان اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها من بعض: "اعلم أن الحروف التسعة والعشرين المشهورة ..."، ومما يوضح على أن مراد مكي بحرفية الغنة، ما قلته: قوله: "وقد أضيف إلى ذلك أحرف مستعملة"، وذكر الغنة في الصفات في باب صفات الحروف وألقابها وعللها، فقال: حرفا غنة: وهما النون والميم الساكنتان، سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف الصفير، فالغنة من علامات قوة الحرف ومثلهما التنوين". ولو كانت الغنة عنده حرفا أصليا، لما كاد أن يذكرها هناك، وقوله: "لأن فيهما غنة" من أصدق شاهد للقول، وأجدر من ذلك قوله: "فهي زائدة فيهما"، وأكفى منه قوله: "كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف الصفير" فالحرف لا يكون في حرف، ولا زائدا فيه، والتمثيل بصفتي الإطباق والصفير أبلغ وأقطع، وقوله: "من علامات قوة الحرف"، أوضح من شمس الظهيرة، فليس للحرف علامة لقوة أو ضعفا إلا ما يوصف به!.

وقال في خاتمة الباب: "قال أبو محمد: وإذ قد ذكرنا صفات الحروف وطباعها وألقابها، فلنذكر الآن مخارج الحروف حرفا بعد حرف ونذكر مع كل حرف ما يليق به ....".

هذا: ثم وقوله: "فلنذكر الآن مخارج الحروف حرفا بعد حرف ونذكر مع كل حرف ما يليق به من ألفاظ كتاب الله تعالى مما في اللفظ به إشكال أو فيه بعض صعوبة على اللسان ....."، فذكر الحروف التسعة والعشرين، ثم ذكر الغنة!، أفرد لها بابا، فليس فيه أيضا من أدنى إشكال، بل فيه أسنى احتمال.

قال في باب الغنة: "الغنة نون ساكنة خفيفة، تخرج من الخياشيم، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة – وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة – و(للتنوين)، – لأنه نون ساكنة – وللميم الساكنة. ومخرجه هو المخرج الثالث عشر من مخارج الفم"

فقوله: "الغنة نون ساكنة خفيفة"، فيه إقامة الصفة مقام الموصوف!، فاعتبر النون المخفاة غنة، وقوله: "وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون الغير المخفاة" فيه إشارة إلى أن الغنة هناك أيضا صفة لموصوفها، إذ التابع أحق أن يكون صفة، والمتبوع موصوفا، – وقوله: "وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة"، أي النون الساكنة الخالصة السكون الغير المخفاة، – وقوله: "و(للتنوين)، عطف على النون الساكنة الخالصة السكون الغير المخفاة – لأنه نون ساكنة – وقاله: "وللميم الساكنة" أي الغنة تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون الغير المخفاة، وللتنوين، وللميم الساكنة. وكذلك أيضا لا من أقل إلتباس في قوله بعد في الباب: حيث قال: "قال أبو محمد: قد آتينا على الحروف كلها على رتبة مخارجها، الحرف بعد الحرف ... ".

وقال في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين: "... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون ...."، وقال في ما بعد: (وذهبت الغنة في الإدغام .... ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني...)، فقال: (بكليته)، وقال في بعد أيضا: (... مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول .... لبقاء بعض الحرف غير مدغم، وهو الغنة ...)، فقال: (بعض الحرف)، ثم قال: (وهو الغنة)، وقال: (فالغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الأول)، وقال في الباب أيضا: "... والغنة ظاهرة في هذا أيضا، لأنها هي النون الخفية، وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، (لا غير)، فإذا أخفيتها عندما بعدها، صار مخرجها من الخياشيم لا غير، فتذهب النون عند الإخفاء وتبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة"، ومن أعدل شاهد للقول: قوله في ما بعد في الباب: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة).

ثم والغنة صوت، ولكن ليس كل صوت حرفا، بل الحرف الصوت المعبر، والغنة صوت غير معبر، والغنة صفة وليست بحرف، ولا بد لها من حرف موصوف، لا تخالفه. والخيشوم لحروف الغنة.

فالخيشوم هو أقصى الأنف: يخرج منه حروف الغنة وهي (النون الساكنة والتنوين حالة ادغامهما بغنة او إخفائهما، والنون والميم المشددتان، والميم إذا أدغمت في مثلها او أخفيت عند الباء فإنهما اي النون والميم يتحولان في تلك الأحوال عن مخرجهما الأصلي، الذي هو رأس اللسان في الأول وما بين الشفتين في الثاني إلى الخيشوم، كما يتحول بعض حروف المد عن مخرجه الأصلي الى الجوف، ولا ينافي ذلك ما مر من أن النون من طرف اللسان والميم من الشفتين، لأن المراد بهما ثَم المتحركتان او الساكنتان حالة الإظهار، والمراد بهما هنا الساكنتان حالة الإخفاء والإدغام بغنة.

قال الإمام في النشر: "المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حرف المد من مخرجهما إلى الجوف على الصواب، وقول سيبويه: "إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة"، إنما يريد به النون الساكنة المظهرة".

هذا: ولو قال قائل: من اين هذا التخصيص مع ان النون والميم لا بد للسان عمل وكذا للخيشوم عمل فيهما مطلقا، حتى في حالة الإخفاء والإدغام بغنة، وحتى في حالة التحريك والإظهار.

قلت: لأنهم نظروا للأغلب فحكموا له بأنه المخرج، فلما كان الأغلب في حالة إخفائهما او إدغامهما بغنة عمل الخيشوم جعلوه مخرجهما حينئذ وإن عمل اللسان والشفتان أيضا في إخراجهما، لكن عملهما قليل بالنسبة لعمل الخيشوم. ولما كان الأغلب في حالة التحريك والإظهار عمل اللسان والشفتين جعلوهما المخرج، وإن عمل الخيشوم حينئذ ايضا، في إخراجهما، إذ العمل بالنسبة لعمل اللسان والشفتين قليل.

وهذا القول أحسن من القول بأن الخيشوم مخرج الغنة: لأن الغنة صوت من الخيشوم وهو صفة من صفات النون ولو تنويناً والميم الساكنتين حالة الإخفاء او ما في حكمه من القلب والإدغام بغنة، واللائق بالصفات ذكرها في محلها لا في المخارج، ولكن الذكر في المخارج ليس ببعيد، حتى يكون منكرا، إذ الصفة لها مخرج، وليس من الصفات صفة لها مخرج غيرُ الغنة، وأيضا باب المخارج مقدم على باب الصفات، فاعتبر القائل بالباب ولم يعتبر المبوَّبَ، فذكر.

ثم إن الغنة صفة من الصفات، لأنها صوت أغنُّ مجهور شديد لا عمل للسان فيه. والقائل بهذا القول الإمام: حيث قال (وغنة مخرجها الخيشوم)، ولكن أحتمل عبارته – والله اعلم، على أن فيها حذفًا، والتقدير: وغنة مخرج محلها الخيشوم، وبعضهم على أنه جرى على أن الغنة هي النون المخفاة فلم تخرج إذن عن الحرفية:

قلت للبعض: إذا إحتملت الإمام عبارته على أنه جرى على ان الغنة هي النون المخفاة فلم تخرج إذن عن الحرفية، فأين النون المدغمة بغنة والنون والميم المشددتان والميم المدغمة في مثلها والمخفاة عند الباء؟ فالأقرب الى الصواب: ما أثبتناه واشرنا اليه.

واختلفوا في الغنة هل هي صفة ذاتية فتلازم حرفيها في أي حال من الأحوال يحاولانه، سكونا وتحريكا، ولا تنفك عنهما ألبتة!، أو عارضية فتلازمهما في حال دون حال؟!، فذهب قوم إلى الثاني، من أن الغنة شرط وجودها في الحرفين أن يكونا ساكنين غير مظهرين، فإن تحركا صار العمل للسان والشفتين دون الأنف وعبر عن ذلك الشاطبي، مَن مِن القوم: ومنهم أبو شامة، وابن يعيش، وإذا لم يعتبروا الغنة في الساكن المظهر، فعلى طريق الأولى أن لا يعتبروها في المتحرك!، وليس ثَمَّ من اعتبرها في المتحرك ولم يعتبرها في الساكن المظهر، وممكن وجود من اعتبرها في الساكن وحتى المظهر، ولا يعتبرها في المتحرك، وجودا ولو احتمالا، فيكون المذاهب ثلاثة.

مذهب من قد يعتبرها في الساكن وحتى المظهر، ولا يعتبرها في المتحرك: ما ولو احتمالا، ومن ذلك قول المالقي: أن "وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف".

وقول مكي في الرعاية: في باب صفات الحروف وألقابها وعللها: أن "حرفا الغنة: وهما: النون والميم الساكنتان .... لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما ...".

وقوله في باب الغنة: أن (الغنة: ... وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة –)، فدخل بذلك في الحكم – النون الساكنة المظهرة – وأما قوله: (وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة)، من أن ذكر التحريك في النون!، فمدفوع بقوله بعد: ما (وللميم الساكنة)، إذ لو أراد التحريك للنون، لذكره هنا للميم!، فاقتصر على النون، والإقتصار في مقام البيان يفيد الحصرَ، وقال في باب الميم: " الميم: ... غير أن الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم ..."، وأعدل شاهد للقول،

ما قال مكي نفسه في الرعاية في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين: حيث قال: " ... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون بعد مخرجهما من مخرج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف فلما تباعدت المخارج وتباينت، وجب الإظهار الذي هو الأصل، ولم يحسن غيره.".

وأما قوله في الباب بعد القول: من أن: "فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه"، فغير مشكل، ولم يرد به النون والميم متحركين، وذلك بقوله: (أنهما يقلبان ميما ...)، فالضمير يعود إلى النون الساكنة والتنوين، وهما غير متحركين!، وقوله: (لأنك أبدلت من حرف فيه غنة...)، فالضمير عائد إلى النون الساكنة أو التنوين، وقوله: (حرفا آخر فيه غنة)، فعائد هنا إلى الميم الساكنة، وقال بنفسه: (وهو الميم الساكنة).

وأقطع دليل تقوم به الحجة: قوله: (وإذا قلت: - منه – و – عنه – فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، .... والغنة ظاهرة).

وأقطع آخر تقوم حجة أخرى: قوله من قبل بقليل: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها!.

مذهب من اعتبرها في الساكن غير المظهر، ومن قلت فعلى طريق الأولى أن لا يعتبرها في المتحرك: فمنهم الشاطبي وأبو شامة وابن يعيش.

قال الشاطبي: وغنة تنوين ونون وميم إن + سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى

قال أبو شامة في شرحه على البيت: "وقوله (إن سكن ولا إظهار)، بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف، لأنه هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها، فقال: شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات أو مدغمات .... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة".

وقال ابن يعيش: "فإذا لم يكن بعدها حرف ألبتة كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: من وعن ونحوهما مما يوقف عليه".

هذا: وقول أبي شامة: ".... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة"، يحقق ما احتملته من أن: (وإذا لم يعتبروا الغنة في الساكن المظهر، فعلى طريق الأولى أن لا يعتبروها في المتحرك!).

والمذهب هو ظاهر عبارة الإمام في النشر قوله: " المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة ..."، وهو أيضا ظاهر عبارة سيبويه، بما فهمه الإمام منه، بل وليس الإمام نفسه وحدا، وحتى صاحب الكتاب نفسه!، قال الإمام في القول: "وقول سيبويه: "إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة"، إنما يريد به النون الساكنة المظهرة".

قلت: وقول الإمام في قول سيبويه: (إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة)، ما: "إنما يريد به النون الساكنة المظهرة"، قاله الإمام بقول سيبويه: ما (وفيها إذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم)، ويحقق القول قول سيبويه بعده، (والخفيفة منها مخرجها من الخياشيم من غير مخرج المتحركة).

مذهب من اعتبرها ذاتية تلازم حرفيها في أي حال ما يحاولانه إياه سكونا وتحريكا: ومنهم القرطبي، والجعبري، قال بعض: "ولا تنفك النون والميم عن الغنة، لأنهما يعتمد لهما في الفم باعتراض النفس، فيجري الصوت في تجويف الأنف، ولولا الغنة ما كان لهما صوت مسموع"، وقال في موضع آخر "وإذا كانت الغنة هي الصوت الذي يجري في الخياشيم، أو يخرج من الأنف، فإن النون والميم في هذه الحالة لا تنفك عنها في جميع أحوالهما، إلا في حالة واحدة، هي إدغامها إدغاما كاملا في غيرهما بحيث لا يبقى للغنة أثر، ويتحولان إلى مثل الحرف الذي يدغمان فيه"، وكان عدد من علماء السلف قد أشاروا إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون، فقال عبد الوهاب القرطبي: "والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم".

وقال الجعبري: "والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفيتين أو مدغمتين لا تختص بمخرج بل كل راجع إلى مخرجه ... وهي في الساكن أكمل منى المتحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر، والمدغم أوفى من المخفي".

هذا: وإذ ذكر الجعبري (التحرك)، فعلى طريق الأولى والأقرب، الساكن المظهر!، وهذا يحقق احتمالي من قبل من أن: (وليس ثَمَّ من اعتبرها في المتحرك ولم يعتبرها في الساكن المظهر)، فالحرفان فيهما الغنة لكن أصلها لأنك إن أغلقت أنفك وقرأت القرآن تجد أثر الميم والنون في الأنف وإن كانا متحركين فأصل الغنة موجود لا الغنة.

فالغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا او سكنتا ظاهرتين او مخفاتين او مدغمتين، وهي في الساكن اكمل من المتحرك وفي الساكن المخفي ازيد من الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم اوفى من الساكن المخفي، والنون أغن من الميم، وهاك التطبيق: النون الساكنة المدغمة. ثم الميم الساكنة المدغمة. ثم النون الساكنة المخفاة. ثم الميم الساكنة المخفاة. ثم النون الساكنة المظهرة. ثم الميم الساكنة المظهرة. ثم النون المتحركة. ثم الميم المتحركة.

هذا: ثم ولا تنسي أن الجميع على قدر الحروف حروفه: فالنون الساكنة المدغمة: على مراتب حروفها الأربعة يومن، ويومن هذه على. والميم الساكنة المدغمة: على المثل الميم الواحد. والنون الساكنة المخفاة: على مراتب حروفها الخمسة عشر وهي (القاف والكاف والجيم والشين والضاد والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء). والميم الساكنة المخفاة: على المرتبة الحرف الباء. والنون الساكنة المظهرة: على مراتب حروفها الستة التي هي حروف الحلق. والميم الساكنة المظهرة: على مراتب حروفها الستة عشر وهي (ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل ن و هـ ء ي). والنون المتحركة: على المرتبة الواحدة نفسها. والميم المتحركة: على المرتبة الواحدة نفسها. وأما الميم الساكنة المقلوبة: ففي معنى الميم الساكنة المخفاة عند الباء.

قال الإمام: فلا فرق حينئذ في اللفظ بين أن بورك وبين يعتصم بالله إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء ولا في اظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة.

وبالجملة: أن ال26 + ال6 + ال15 + ال4 + ال4 الباقية من التطبيق = 55 مرتبة للغنة. فلو قال قائل: ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنة؟ قلت: هما متحدان ذاتا، مختلفان اعتبارًا لأن كلا منهما وإن كان صوتا خارجا من الخيشوم لكن ذلك الصوت صفة في الأصل للنون والميم على ما سبق، ما عدا النون الساكنة المخفاة، كما في عن ولم ويسمى حينئذ غنة. وأما النون الساكنة المخفاة: بأن تعدم ذاتها وتبقى صفتها التي هي الغنة كما في ((عنك)) وسميت الغنة الباقية من النون نوناً مخفاة.

وبالجملة إن الغنة تطلق لغة على الصوت الخارج من الخيشوم سواء اقام بالحرفين المذكورين او قام بنفسه، وفي اصطلاح اهل الأداء تختص بما قام بالحرفين. وإنما يقوم بنفسه: مع انه صفة لا ذات لأنها لها مخرج غير مخرج موصوفها، ولذا امكن التلفظ بها وحدها بخلاف سائر الصفات. والنون المخفاة: من الحروف المتفرعة وإنما تذكر مع حروف الغنة التي من الحروف الأصلية، لأن مخرجها زائد على ما مرّ من

مخارج الحروف الأصلية بخلاف سائر الحروف المتفرعة، فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصلية.

وقد جرى كثير من القوم على ذكر مخرج النون الخفيفة، ثم ذكر الغنة مع الصفات، سوى من كالإمام، فإن الإمام ذكر في المقدمة مخرج الغنة، ولم يذكرها في الصفات، ولما كانت النون الخفية من الحروف الفرعية: فإن بعض علماء العلم أسقط مخرجها، فلم يعتبره مخرجا من المخارج، كما فعل ذلك المهدوي حيث أسقطها من المخارج، وذكرها في الصفات، وكما فعل ابن الطحان وذكرها مع الصفات والحروف الفرعية، واعترض محمد بن القاسم البقري على إسقاط مخرجها حيث قال: "وبعضهم أنكر هذا المخرج الأخير وجعله صفة من الصفات، والجمهور يعدونه من المخارج"، .

هذا: ثم وكون الحروف على مراتب: لا يرتب الغنة عندنا الجمهور، خلاف المرعشي، لأن ميزانها في النطق بها كميزان المد الطبيعي في النطق به، والغنة واحدة حيثما وقعت، فلا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين، وفي (التمهيد) أن الغنة التي في النون والتنوين [بل؛ في حروف الغنة جميعا]، أشبهت المد في الواو والياء، لكن ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي.

وأما المرعشي: فوهم المراد فيما نقله عن الإمام من: ان حروف الإخفاء على ثلاث مراتب أقربها مخرجا الى النون ثلاثة احرف الطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية، وابعدها القاف والكاف، والأحرف الباقية متوسطة في القرب والبعد. وأن الإخفاء على ثلاث مراتب أيضا: فكل حرف هو اقرب الى النون يكون الإخفاء عنده أزيد، وما قرب الى البعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وما كان بعيدا يكون الإخفاء عنده أقل مما قبله. فإخفائهما عند الأحرف الثلاثة الأول إخفاء أعلى. يعني أن المخفي منهما عند هذه الأحرف أكثر من الباقي وغنتهما الباقية قليلة، يعني أن زمان إمتداد الغنة قصير وإخفاؤهما عند القاف والكاف إخفاء أدنى يعني أن يكون المخفي منهما أقل من الباقي وغنتهما الباقية كثيرة بمعنى أن زمان امتدادها طويل وإخفائهما عند الأحرف الباقية إخفاء أوسط وزمان غنتهما متوسطة، ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب.

وقال في هاشيته على رسالته عند قوله – ولم أر في مؤلف -------- لو قلنا إن أعلاها قدر الألف وأدناها قدر ثلث ألف وأوسطها قدر ثلثي ألف لأصبنا الحق أو قربنا منه، والله اعلم.

فالمرعشي لم ير في مؤلف – ما قاله قبل – وأنا لم أر في مؤلف بعده، ولم أعلم بأحد تبعه في ذلك إلا ما، ومع ذلك يعلل المرعشي إصابته الحق او مقاربته منه.

والذي حمل المرعشي على ذلك: أن الإمام ومن في معناه كالداني والقرطبي: ثلث حروف الإخفاء فثلث الغنة التثليث الذي لم يثلثه الإمام الذي ثلث الحروف، مع ان الحروف حقها المراتب نفس الحروف، وإلا فمن اين يعطى كل حرف مستحقه. والإمام قد نقل عنه في التمهيد ما يدل دلالة إشارية على ان الغنة تقديرها المد الطبيعي كما سبق. وأيضا: المقام مقام الغنة: وليس حروف الإخـــفاء وحدها عند النون الساكنة حروف الغنة، فإذا رتب الحروف مرتبة فأين ترتب سائر الحروف، فحروف الغنة كلها لها حق في الترتيب.

وقد حاول واحد يدافع عن المرعشي، ما في قوله: "ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب" بأن: "لا يعني أن الأمر كان إجتهاديا وغير منضبطا، فعلماء القراءة والتجويد يعتمدون في ضبط كثير من وجوه الأداء على المشافهة والتلقين، لا سيما الظواهر النطقية التي لا تضبطها الكتابة ولا يحيط بها الوصف.

ورأيت الواحد بعد مدة طويلة تبلغ من نحو عشرين سنة:كأنه يقتصر عن المدافعة عن الإمام، وأورد من نصوص الأئمة ما يناقض المرعشي رأيه، ولكن الواحد: أشكل الأمر في المراتب الخمس، وليس الأمر بمشكل، فقد عقب بما يحل بمشاكله، من استقراء رأي جمهور المعاصرين من أهل الأداء: على أن مقدار الغنة الكاملة: (حركتان كالمد الطبيعي)، من غير تفاوت في المراتب الثلاث الأول، التي هي المشدد والمدغم بالغنة والمخفي، أما مقدارها في المرتبتين الأخيرتين اللتين هما الساكن المظهر، والمتحرك المخفف، فالثابت فيهما من الغنة أصلها الذي لا بد منه لتحقيق صفتها.

فالمرعشي يثلث الغنة في حروف الإخفاء لا غير، ولم يشكل قول الجمهور في المراتب الخمس، أو الست، أو الثلاث، على الخلاف، حيث المدافع أشكل، وأورد بما يحل مشاكله، وحاول أن يقدر الغنة المراتب الخمس.

قلت: ألم يعلم الواحد المدافع عن ساجقلى زادة المرعشي، ولم يعلم المرعشي نفسه: أنّ أحكاما من العلم أحكامه، ما لا تزيد ولا تنقص على مقدارها أو عنها، سواء أسرع القارئ أم تمهل!، والغنة منها كالمد الطبيعي والمد اللازم، أم اكتفى المرعشي بعقله والمدافع بوسائله عن القوم نقلهم.

والمرعشي: لو قدّر الغنة المراتب الثلاث أو الخمس أو الست، لكان أقرب أن يجعل له مخرجا!، والمدافع لو اقتصر على المراتب التقدير: لكان أولى، إذ الغنة في حروف الإخفاء كلها بمرتبة واحدة من المراتب، فكل غنة في حروف الإخفاء: مرتبة من المراتب، وليس كل مرتبة من المراتب: غنة في حروف الإخفاء، فيكون بينهما عموم وخصوص، فغنة حروف الإخفاء أخص، حيث غنة المراتب أعم، فالأعم أولى بالإهتمام وأحرى من الأخص.

قالت الدكتورة سعاد: "المقصود بالكمال والنقصان هنا في المراتب الثلاث الأول هو قوة الغنة وكمال اعتمادها على الخيشوم ونقصه، أما من اعتبر كمالها ونقصانها من حيث الزمن في هذه المراتب الثلاث، فالفروق الزمنية تكون ضئيلة جدا يصعب على المبتدئ تمييزها ولا يتقنها إلا الماهر بالقراءة".

الفصل التاسع في المتابعة

واعلمي أن القوم اختلفوا حول الغنة تفخيما وترقيقا، وتجريدا من الصفتين، فذهب جمهور المعاصرين ومن في معناهم، إلى أن الغنة تتبع ما بعدها من حيث التفخيم والترقيق، فإن كان الحرف الذي بعدها مفخما تكون الغنة مفخمة، وإن كان الحرف الذى بعدها مرققا، تكون الغنة مرققة، وقالواْ: "السبب أننا حين نأتى بغنة الإخفاء، نضع اللسان فى مخرج الحرف الذى يلى النون الساكنة ولا ننطق بالنون الساكنة بل نأتى فقط بالجزء الخيشومي ألا وهو الغنة، وبالتالى تتأثر الغنة بالحرف الذي يليها تفخيما وترقيقا".

وذهب آخرون: إلى أنها ترقق مطلقا، وهم في مذهبهم، أو على الأصل، وذهب آخر إلى أنها لا توصف بتفخيم ولا بترقيق، وهذا قد يرفضه الذوق السليم، والإختبار الصادق، وهو في غاية البعد من القبول والرضى، أو يريدون به بين بين؟، ما لو كان ذلك، لصار أقرب، وليس من إلى أنها تفخم مطلقا، ولعل أن الأصل في الحروف بين الصفتين الترقيق، وممكن في ذلك وجوده، ولكل من أصحاب المذاهب أدلة، منها ما تقوم به الحجة، ومنها ما لا تقوم به.

قلت: فالغنة صفة من الصفات اللازمة الأصلية للحروف الهجائية، وحروفها حرفان وهما: النون والميم، والنون أغن وآصل، فهي لازمة لذاتي الحرفين لا تنفك عنهما، كانا محركين أو ساكنين، ولو نُوِّنت النون تنوينا، أو مدغمينِ ما النون حالة إدغامها بغنة، أو إخفائها، أو شدد النون أو الميم، وما الميم في مثلها، أو أخفيت عند الباء، بل ولو مظهرين.

وهذه الصفة لها مخرج بخلاف سائر الصفات، فليس من الصفات صفة لها مخرج غير الغنة، وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي الساكن المخفي ازيد من الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم اوفى من الساكن المخفي.

ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم، فقد يذكرونها ويريدون بها موصوفا من موصوفاتها، ألآ وهو النون الساكنة المخفاة، وذلك أن النون، في جميع أحوالها، سوى القلب، إما أن تبقى موصوفا مع صفتها أصلا، وهو الإظهار، أو إما أن تعدم موصوفا مع صفتها، وذلك واضح أي الإدغام المحض، أو إما أن تعدم موصوفا مع بقاء صفتها وذلك واضح أيضا وهو الإدغام الناقص، أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء، وأما القلب: فقد تحول الموصوف والصفة، إلى موصوفا آخر وصفة أخرى، فلما بقي الصفة وهي الغنة، وستر الموصوف ما النون الساكن وهو في حكم الوجود، سموا النون الساكنة غنةً، وسموا الغنة الباقية من النون نونا مخفاة، فلا فرق حينئذ عندهم بين النون الساكنة المخفاة وبين الغنة، إذ هما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا.

والنون الساكنة المخفاة: من الحروف المتفرعة وإنما تذكر مع حروف الغنة التي من الحروف الأصلية، لأن مخرجها زائد على ما مرّ من مخارج الحروف الأصلية بـخلاف سائر الحروف الـمتفرعة، فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصلية.

ثم إذا كان في الوجود ممكنا أن يكون الحرف في حكم حرف آخر، كان الحرف الآخر بعد الحرف المحكوم عليه، فمن أحسن الباب أن يكون المحكوم عليه من الحروف المتفرعة، إذ هي الأولى بالباب من الحروف الأصلية، وإلا فالحروف الأصلية بين مفخم ومرقق، ويجذب المفخم المرقق، ويجب التحفظ والإعتناء من ذلك.

هذا: ثم والقائلون بتفخيم الغنة، ومن بترقيقها، ومن بتجريدها، لا يريدون بالغنة الصفة وإنما يريدون بها النون الساكنة المخفاة غنتها، ما أقاموها مقام النون، وأقوالهم تدل على ذلك دلالة إشارية، إلا من شذ منهم فلم يفهم المسألة بالدقة، وموجود هو، ولو أطلق بعضهم الغنة فإنما يحتمل قوله على النون المخفاة غنتها، وذلك لما قدمته لك.

والحروف التي تخفى النون الساكنة عندها خمسة عشر حرفا، وهي: (القاف والكاف والجيم والشين والضاد والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء)، والمفخة عند القوم خمسة وهي: (القاف والضاد والطاء والصاد والظاء)، فهي المطبقة والقاف، أو المستعلية، الموجودة في حروف الإخفاء، الخمسة عشر، وباقي المستعلي الغين والخاء، وهما من حروف الإظهار للنون الساكنة، فلا كلام فيها.

أدلة المانعين للتفخيم: منها أنه:-

1. ليس لتفخيم الغنة ذكر عند المتقدمين ولا المتأخرين إلا الشيخ عثمان في سلسبيله الشافي ومن قلده من بعدهم، وليس لهم حجة إلا بيته المشهور: وفَخِّمِ الغُنَّة إِنْ تَلاها + حُرُوفُ الإِستِعلاءِ لا سِواها. ولا يرونه إلا اجتهادا منه، ورحمه الله، فلم يسبقه إليه أحد لا مقرئ ولا لغوي.

وأجيب عن قولهم: (ليس لتفخيم الغنة ذكر عند المتقدمين): بكلام قد ينزل محل الدليل على وجود المسألة عند المتقدمين من أهل العلم: بأن "هناك مسألة تسمى الأحرف الفرعية، وقد عرفوها، بأنها التي (تتردد بين حرفين [أ]وتخرج من مخرجين)، ثم إنهم ذكروا من هذه الأحرف الفرعية – حرف النون المخفاة – بأن النون المخفاة تخرج من مخرجين، فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد.

قلت: ومن قال بأن الحروف الفرعية: "تخرج من مخرجين أو بينهما، أو تتردد بين حرفين، أو بين صفتين" وأقول: ولو زيد بـ(أو بين حرف وصفة)، لإستغرق ما في المسألة، ولإنقضى ما هم فيه من الإختلاف الشديد.

ورُد الجواب: عن محل الشاهد الذي هو: (فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا، فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد)، بـ"ليس معنى ما ذكر العلماء أنها تخرج ما بين حرفين - أي ما يليها أو ما قبلها -، فالمعروف أن النون المشددة والمخفاة تخرج من مخرجين أي من مخرج النون الذي هو – طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، والغنة المركبة في جسمها تخرج من الخيشوم".

وأعترض على مردود الجواب: ما محل شاهده: (أي ما يليها أو ما قبلها)، بأن إذا كان المراد بـ(ما يلي أو ما قبل) من حيث التركيب، فسأجيء عليه: وإلا فقد ذكروا الحروف الفرعية، فذكروا منها: (الكاف والجيم والطاء والضاد والصاد والظاء والباء والشين والسين والقاف)، فهذي عشرة أحرف، كلها حروف اللسان إلا الباء فإنه حرف الشفتين.

فالكاف بين الجيم والكاف، والجيم بين الكاف والجيم، والجيم بين الشين والجيم، والطاء بين التاء والطاء، والضاد الضعيفة بين حروف اللسان الخارجة منها والضاد، والصاد بين السين والصاد، والظاء بين الثاء والظاء، والباء بين الفاء والباء، والشين بين الجيم والشين، والجيم بين الشين والجيم، والسين بين الزاي والسين، والجيم بين الزاي والجيم، والقاف بين الكاف والقاف، فهذي حروف فرعية: وكلها تخرج من مخرجين أو بينهما وتتردد بين حرفين، ومنها ما يخرج بينه وما يليه من الحروف، وما يخرج بينه وما قبله منها، فبطل الرد بهذا من حيث المخارج، إذا كان المراد هو الحيثية.

وأما من حيث التركيب: فإن خروج الحرف الفرعي من مخرجين أو بينهما وتردده بين حرفين، بينه و(ما يليه أو ما قبله)، من الحروف، فيبطل الرد من الحيثة إذا كان المراد هو الحيثية، ولا بد من ذلك!، يبطل بـ (الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم)، فهذا (ما قبله)، فالألف بين صفة ما قبله يوصف بها والألف، وثبوت هذا يلزم ثبوت خروج الحرف بينه وما يليه من الحروف صفته يوصف بها على التسليم.

وأعترض عليه أيضا: أعني المردود: ما (فالمعروف أن النون المشددة والمخفاة تخرج من مخرجين — أي من مخرج النون الذي هو: طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، والغنة المركبة في جسمها تخرج من الخيشوم)، أعترض عليه بأن: خروج النون هنا من المخرجين بمنزلة خروج حرف آخر من مخرج واحد، – من حيث الأصلية والفرعية –، فلا يعتبر بخروجها منهما فرعيتها، إذ كلا المخرجين، لا بد له من عمل في حرفه، في أي حال ما يحاوله الحرف، – وإنما تخصيص القوم بمخرج دون آخر–، نظرا للأغلب، وذلك غير مشكل، وأيضا الخيشوم ليس مخرجا لحرف آخر، أو مخرج صفة لحرف آخر دون النون، فصفة الغنة صفة من صفات النون، ومثله وقع في – الياء والواو–، ما لا قائلَ بأنهما من الحروف الفرعية، فالواو المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يعملا الشفتان معا شيئا من انفتاحهما، والمراد من الإنفتاح في الواو انفتاحهما قليلا، والياء المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يتحرك بها وسط اللسان شيئا، فلا بد من عمل اللسان والشفتين معا في الياء والواو مطلقا حتى في حال كونهما مديتين،

وكذ للجوف عمل فيهما حتى في حال كونهما غير المديتين، – وإنما تخصيص القوم بمخرج دون آخر –، نظرا للإغلب، وذلك ليس مشكلا، فالحق الذي لا معدل عنه أن يقال: (أن النون الساكنة المخفاة تخرج بين صفة ما بعدها يوصف بها والنون).

ثم: وأعترض على الجواب نفسه: بأن :النون الساكنة المخفاة — لا تتردد بين حرفين –، وإنما تتردد بين صفة ما بعدها، وهي التفخيم، والغنة التي بمنزلتها، فالتفخيم صفة، والغنة حرف على الباب، فهي هنا – تتردد بين حرف وصفة –، وقولهم: (وتخرج من مخرجين)، فقد تخرج الساكنة المخفاة من مخرجين: ولكن من حيث بين صفة ما قبله يوصف بها وهو حرف الإستعلاء، والنون الساكنة المخفاة ما الغنة، والمراد بذلك الإشراب، وإلا فليس للتفخيم مخرج يخرج منه، وأما من حيث ما قالوا: (فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا، فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد)، فغير مقبول وفي النظر مرفوض، إذ بذلك تتعدد النون المخفاة بتعدد الإستعلاء حروفه الخمسة، وكفى بذلك شاهدا أنهم يقولون باشراب الغنة التفخيم، لا الحرف. قلت: ولو أن القوم أجابوا بـ(أو تتردد بين حرف وصفة)، لكان هو الصواب.

وأجيب عن القول ثانيا: بأن: "ليس كل ما لم يذكر في كتب الأولين نرفضه وننكره، إذ التلقي والمشافهة هو الأصل في أخذ القراءة".

ورد الجواب: بأن " لا اختلاف في أن التلقي والمشافهة هو الأصل في أخذ القرآن، ولكن ألّفت في ذلك أيضا كتبا لا تعد ولا تحصى، وذكروا فيها كل ما سمعتهم من مشايخكم، بل وحتى ما شذ، وما ذلك إلا لحفظ العلم، بل وتجد أنهم ذكروا ما لا يؤخذ إلا مشافهة، كالروم والإشمام والصاد المشممة زايا، وغير ذلك، فكيف أغفلوا عن ذكر شيء كهذا.

قلت: وأعترض على مردود الجواب: ما (ولكن ألفت في ذلك أيضا كتبا لا تعد ولا تحصى ..... فكيف أغفلوا عن ذكر شيء كهذا)، بأن التأليف في العلم ما لا يعد ولا يحصى، لا يوجب ذكر كل العلم، فقد تقصر عن شيء، مع كثرتها، ويلحق أصحابها قصورٌ أو اقتصارٌ، وعلى الرغم من أنها مع كثرتها ما لا تعد ولا تحصى، توجب ذكر العلم كله، فليس كل الناس يجدها، إذ قد يجد هذا، غير ما وجد ذاك، بل؛ وما لا يعد ولا يحصى، لا يحكم عليه أحد بعدم وجود شيء فيه؟!، إذ لم يحص جميعه،

وما قولهم: (فكيف أغفلوا عن شيء كهذا)، أعترض عليه: بأن القوم لا يغفلون عن شيء كهذا وغير هذا في العلم، بل يلقنونه، وأساليبهم في تأليف الكتب تشهد لذلك.

وأرد الجواب بأن: وإذ كان التلقي والمشافهة هما الأصل في أخذ القراءة، فالأمر سهل، إذا ذكروا في ذلك سندهم، ولو لم يذكروا التلقي والمشافهة ما الأصل في الأخذ، واكتفوا بذكر (ليس كل ما لم يذكر في كتب الأولين نرفضه وننكره)، لانتصر لهم منتصر بالإختبار، وإذ قد ذكروا فليس إلا السند.

وأجيب عن قول كاد أن يكون في معنى القول الإجابة عنه ثالثا: بما في معنى أن "لا شك في أن الأئمة جهابذة، وفي أشد الدقة في مسائل المخارج والصفات، ولكنهم بشر قد يصيبوا ويخطئوا، وأنْ لو حصروا المواضع قد يكون ما منها خارج انحصارهم، فالسهو والخطأ لا ينجوا منهما عالم، رغم دقتهم وعلمهم أن يسهوا أو ينسوا شيئا كهذه.

قلت: وهذا الجواب من أوجز ما قيل في القوم إجابة عنه، وفي النظر مقبول.

وأجيب عن القول رابعا: بأن " ابتداء التصنيف في العلوم يشوبه شيء من النقص من جهة الإستيعاب والترتيب والتهذيب، وما في المعنى، وهو معلوم عند أرباب الفنون المعتنين بتأريخها.

قلت: والجواب ليس له مطعن، ولا معترض، يرد به عليه، وذلك في نفسه، فهو سديد لذاته، لا لغيره، إذ قد يطعن فيه، أو يعترض عليه بشيء فيرد.

واعتُرض على الإجابة: بأن "المصنفين الأُوَل إذا لم يستوعبواْ العلم مسائله فجيد، لكن في كتاب واحد، لا أن من جاء بعدهم جاء بما لم تستطعه الأوائل، بل تجد لها ذكرا في شيء من الكتب، بخلاف المسألة.

وأقول في المعترض به على الإجابة: ما (لكن في كتاب واحد)، بأن: قد لا يستوعبوا العلم مسائله في كتبهم، إذ منها ما يلقنونه، وذلك واضح، وأقول لا الأولون المتقدمون، بل؛ وحتى المتأخرون، وما (لا أن من جاء بعدهم، جاء بما لم تستطعه الأوائل)، بأن الأوائل المتقدمين، قد يدركهم اقتصارٌ في كتبهم، وهو أوضح من شمس الظهيرة.

وأجيب عن قولهم أيضا: (لا يرونه إلا إجتهادا منه): بأن "وإن كان اجتهادا من الشيخ فقد اتبعه على الإجتهاد كثير من المشايخ الثقات المتقنين، أو وافقوه.

قلت: وهذا الجواب أيضا، جواب من قلب منصف، وذلك على اختلاف مذاهبهم، صنوان وغير صنوان.

2. "التفخيم معناه النطق بالحرف مفخما بحيث يمتلأ الفم بصدى الحرف، وعلى هذا التعريف إذا فخم الغنة تفخيما كما تفخم الإستعلاء حروفه، فصوتها يخرج مفخما مبالغا، إذ يستوي مع تفخيم الإستعلاء حروفه، وهذا لا بد له من دليل، رغم أن يكون بمجرد رأي".

وأجيب عن القول: بأن "التفخيم على مراتب إذ لا يوصل بالطاء المكسور في تفخيمه مثلا إلى نحو مرتبة الغين أو القاف، فليس معنى تفخيم الغنة أن تجعل كالإستعلاء حروفه.

قلت: ذكروا للطاء مرتبته في التفخيم، ولم يذكروا للغين ولا للقاف مرتبة!، ولا بد من أن يكون قصدهم مرتبة فوق مرتبة الطاء الذي كسر، إذ هو المفهوم.

وطعن في الجواب: بأن "إذا قيل في الغنة تفخيمها: أنه دون الإستعلاء حروفه مرتبة، فلا يصح حينئذ أن يسمى التفخيم تفخيما، وليوجد له اسم آخر يصطلح به، حتى لا يخالف النصوص وأقوال القدامى!.

قلت: وإيجاد الغنة تفخيمها اسما آخر يصطلح به، حتى لا يخالف النصوص وأقوال القدامى، إذ أنه دون حروف الإستعلاء مرتبتها، من أحسن الأقوال، ولكن ولو لم يوجد فلا مشاحة في ذلك ولا غبار، بل يجوز ذلك تجوزا، إذ قد يذكرون (الإشمام) ويريدون به – التفخيم أو الترقيق أو ضم الشفتين بعيد اسكان الحرف عند الوقف عليه وهو لكل القراء، أو اخفاء الحركة بين الحركة والساكن، أو خلط حرف بحرف آخر كالصاد بالزاي، أو خلط حركة بحركة أخرى كالكسرة بالضمة، وقد جرى عادة بعض أئمة أهل الأداء: إطلاق الترقيق بإرادة الإختلاس أو التسهيل أو الروم أو الإمالة أو بالعكس من الجميع، أو من البعض بالبعض، وإطلاق التفخيم بإرادة الإشباع أو التحقيق أو الإشمام أو الفتح أو بالعكس من الجميع أو من البعض بالبعض، وهذا مما لا يمكن إلا تجوزا، وإلا فلكل منها حقيقة يعتبر بها.

3. نظم الإبراهيمي:–

الحَمْدُ للهِ الذي اصْطَفَانَا + وَعَلَّمَ القُرْآنَ وَالْبَيانَا

وَصَلِّ ربَّنا عَلى مُحمدِ + وآلهِ، وبعدُ خذْ بمقصدي

يا عجباً لِمن يّرى التّفْخِيمَ فِي + ما حقُّهُ الترقيقُ دونَ خُلْفِ

بيْن الجَهابِذَةِ كالكِسائِي + والمقرئِ البصريِّ والفَرّاءِ

أَعني به الغنَّة قَبل الْمطبَقِ + والقافِ خذ مثالَهُ وحَقِّق

كانقلبواْ ويَنظُرون مَنطِقَ + فانصبْ ومن ضلّ فلا تُصَدّقَا

تَفْخيمُها في مثلِ ذا دَخِيلُ + تَعريفُهم بها هو الدليلُ

ف" النونُ غُنّةٌ والميمُ + وصوْتُها مَقَرُّهُ الخيْشومُ"

لا ترْفَعَنْ أقْصى اللِّسان حِينهَا + فجامعُ البَيان وَفَّى حقَّها

وقَبله وبعده قال الرِّجالْ + عطِّل لّسانك لَهَا مَعَ اكْتمالْ

تحْلو لدى السَّمْعِ من المُجيدِ + تلقِّياً مّن متْقنِ التجْويدِ

ما غفلَ الشيوخُ عن صفاتهَا + حَدّواْ لها الحُدودَ كي تَصونَها

وعرّفَ الحُروفَ بالصِّفاتِ + وبالمخارجِ ذَوُو الإِثباتِ

فكيفَ من كان يُجيد لفظهَا + يتَّبعُ الأعْجَمَ في تَحْرِيفها

فالأعجم اللِّسْنِيُّ كيف يُقْتَدَى + قد أَوْهَمَ القارئَ فيما أَسندا

قد غَيَّرَ الصِّفاتِ والمخارجَ + وغيَّر المصْطَلحَاتِ لاَهِجَا

أَظُنُّ الادِّعا والإ بْتِهارَ + قد أَلْفيا للمُحْدِثِ الأنصارَ

ونَحْن لاَ نُنْكِرُ جَدْوَى الْآلَهْ + تَشْهَدُ لِلْحقّ وللضَّلالَهْ

حسبَما تُشهِدُها عليهِ + من يشْهدِ الزورَ يَعُدْ إليهِ

فَلا تَكُنْ فِي الأَمْرِ حُورًا بُورَا + فَدُونَكَ المَرْوِيُّ وَالمَسْطُورَا

دُونَهما ولغةٍ يُرَدُّ + القَوْلُ بِالإِجْمَاعِ، تَمَّ القصْدُ

بِحَمْدِ رَبِّنا على ما تَيَسَّرَا + فَثِقْ بِهِ ولا تُطِعْ مَن غَيَّرَا

أدلة المجردين في الغنة عن الصفتين: منها أنه:-

1. "أن تفخيم الغنة وترقيقها لم تذكر في الكتب المعتمدة لا سيما القديمة كالنشر وشروح الشاطبية وغيث النفع والتمهيد لابن الجزري والرعاية لمكي القيسي والموضح للقرطبي وشروح الجزرية وغيرها، وليس في الظن أنه يفوتهم أمر كهذا، وخاصة كونهم في أشد الدقة في مسائل المخارج والصفات".

وأجيب عن القول بما سبق في ما أجيب عن قول وهو (القول هذا)، كاد أن يكون في معنى القول ذلك القول، بما في نفس الإجابة.

2. "إن الغنة في نفسها هي صفة من صفات الحروف ولازمة، فكيف توصف بصفة أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق، ومعلوم أن الحروف هي التي توصف، فالصفات لا توصف لأنها هي بذاتها صفة الحروف.

وأجيب عن القول: بأن "الإخفاء إذا تغير مراتبا بحسب البعد والقرب، ما يؤدي إلى تغير بسيط في الغنة، فتارة تقرب من الإظهار وتارة تقرب من الإدغام، وتارة بين بين، فلا مانع من أن تتأثر الغنة بما بعدها من الحروف! إذ الغنة لها مخرج خاص بها، تغاير سائر الصفات، والغنة تارة تنتقل إلى الفم، وتارة إلى الخيشوم.

قلت: وهذا الجواب في غاية السقوط، ولم يجب عن القول عين مراده، رغم من أن يقرب من الصواب في الجواب، ولكن هو جدير بالإجابة عن قول في المسألة، وخاصة من يقول بأن: (تفخيم الغنة لا وجه له)، وهو ما القول بأن: (لا مانع من أن تتأثر الغنة بما بعدها من الحروف!)، فالقول بالدليل: محل شاهده ما (الغنة في نفسها هي صفة ... فكيف توصف بصفة أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق...

ثم: وأجبت عن الدليل أولا: ما (الغنة في نفسها هي صفة ... فكيف توصف بصفة ...)، بما سبق في السابق أوائل الفصل: وهو أن: (ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم، فقد يذكرونها ويريدون بها موصوفها من موصوفاتها، ألآ وهو النون الساكنة المخفاة ... أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء ... فلما بقي الصفة وهي الغنة، وستر الموصوف ما النون الساكن وهو في حكم الوجود، سموا النون الساكنة غنةً، وسموا الغنة الباقية من النون نونا مخفاة.

وقد سبق أن قلت بأن: (والقائلون بتفخيم الغنة ومن بالترقيق ومن بالتجريد، لا يريدون بالغنة الصفة، وإنما يريدون بها النون الساكنة المخفاة غنتها، ما أقوموها مقام النون، وأقوالهم تدل على ذلك ... وموجود هو!، قال المفخمون عند الخمسة: (السبب أننا نأتي — بغنة الإخفاء –)، وقال الإبرهيمي مَن مِن المرققين:–

أعني به الغنة قبل المطبق + والقاف خذ مثاله وحققِ.

وأجبت عنه ثانيا: ما (. صفةٍ أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق)، بأن التفخيم نفسه إذا كان بالنسبة للغنة ما — النون الساكنة المخفاة — فصفة عارضة، لأنها تعرض للنون عند الخمسة، وممكن وصف الغنة ما – النون الساكنة المخفاة — بالصفة ما التفخيم، إذ الوصف طارئ، وأما إذا كان بالنسبة للإستعلاء حروفه، فصفة لازمة للحروف، وإن كانت فرعية وليست بأصلية، وممكن أيضا وصف الغنة بالصفة. وأما الترقيق نفسه فقد يعتبر أنه صفة لازمة للغنة، على أن الأصل في الصفتين الترقيق، ولازمة لحروفه، وإن كانت أصلية وليست بفرعية، إلا الأحرف الثلاثة ما (الراء واللام والألف)، وبالحاصل: لا مقال للقائل في وصف الغنة بالتفخيم عند الأحرف الخمسة، إلا إذا وصفت به وصفا مطلقا في جميع أحوالها، كانت صفة أو حرفا، فيكون لها صفة لازمة! وغير مرضي هو، ولا ممكن في الوجود، بل وليس بمتوقع.

3. "إن كان دليل من قال بتفخيم الغنّة وترقيقها هو التلقّي، فنقول كم من مسألة اجتهادية صارت فيما بعد من المتلقّى بالسند، كمسألة الفرجة في الميم المخفاة والإقلاب وغيرها، فالعبرة بالنص، والدليل: لأنّ النصّ لا يتغيّر مهما طال الأمد، بخلاف التلقّي الذي قد يعتريه شيء من التغيير مع مرّ الزمان، وما نسمعه اليوم من المخالفات للنصوص والكتب القديمة دلالة على ذلك، فالتلقي الصحيح المعتبر لا بدّ أن يكون موافقاً للنصوص المعتبرة في هذا الفنّ".

أدلة الآخذين بالتفخيم: منها أنه:-

1. قول الشيخ عثمان: وفخم الـــغنة إن تلاها + حروف الاستعلاء لا ســـواها

قول السمنودي: والروم كالوصل وتتبع الألف + ما قبلها والعكس في الغن ألف

الفصل العاشر في المراتب

واختلفوا في الغنة مراتبها تحديدا وعددا، فمن المتقدمين، من إلى أنها ثلاث، أقواها المشدد، ثم المدغم، ثم المخفي، ولم يعد الغنة في المظهر والمتحرك من حرفَيْها من المراتب، إعتبارا بكمالها لا مجرد الأصل. وجمهوره إلى أنها خمس، الثلاث المتقدم، ثم المظهر ثم المتحرك، إعتبارا بأصلها لا مجرد الكمال. ومن المتأخرين، من إلى أنها ست، أقواها المشدد المتصل بصوره الست، ثم المشدد المنفصل بصوره الست، ثم المدغم الناقص، ثم المخفي، ثم المظهر ثم المتحرك، والأقوال حسنة إلا أن الأحسن الأخير، وعندي أن الخلاف: لفظي وليس بمعنوي، إذ الأقوال الثلاثة كلها، لو اعتبر كل قائل من أصحابها بما اعتبر به صاحبه من أصحاب القولين الذَيْنِ غيرِ قوله، لقال به ولذهب إليه.

هذا: ثم الإظهار في تعريفه قال الحصري: الإظهار: إبانة حقيقة الحرف بإخراجه من مخرجه الأصلي وإعطائه صفته مع تجريده من الغنة.

وقال قمحاوي: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقالت سعاد: الإظهار: إخراج الحرف المظهر من مخرجه بغير غنة ظاهرة.

وقال الطويل: الإظهار: إخراج الحرف المظهر من مخرجه من غير غنة فيه، ووضوحه في النطق وفصله عما بعده.

وقال زلط: الإظهار: إخراج الحرف المظهر من مخرجه من غير غنة في النون الساكنة والتنوين.

وقال عماد: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير زيادة في الغنة في الحرف المظهر.

وقال المرصفي: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف والمظهر. قال: وقال بعضهم: "هو فصل الحرف الأول من الثاني من غير سكت عليه وقيل غير ذلك.

وقال جمال: الإظهار: فالإظهار هو النطق بالحرف واضحا.

وقال في الرائد: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال معبد: الإظهار: هو إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة.

وقال عطية: الإظهار: إخراج الحرف الْمُظْهَر من مخرجه من غير غنة كاملة.

وقال بسة: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال في المعجم: الإظهار: قطع الحرف الأول من الحرف الذي يليه قطعا يبينه منه من غير سكت عليه. أو "أن يؤتى بالحرفين ... منطوقا بكل واحد منهما على صورته موفّى جميع صفته مخلصا إلى كمال بنيته.

وقال في الواضح: الإظهار: فصل الحرف الأول من الثاني من غير سكت عليه. أو هو: إخراج كل حرف من مخرجه من غير زيادة في الغنة في حرف المظهر.

وقال في الأوضح: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال محمدون: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال سلام: الإظهار، وسماه بالإظهار الحلقي: إصطلاحا: معناه إخراج الحرف الساكن من مخرجه من غير وقف ولا سكت ولا تشديد ولا غنة.

وقال في السهل: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه بغير غنة في الحرف المظهر.

وقال فريال: الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة ظاهرة.

وقال في العنبرية: معنى الإظهار: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر.

وقال الإمام: وأما الإظهار فهو ضد الإدغام وهو أن يؤتى بالحرفين المصيرين جسما واحدا منطوقا بكل واحد منهما على صورته موفى جميع صفته مخلصا إلى كمال بنيته.

وقال مراد: الاِظهارُ أنْ تُخْرِجَ كُلَّ حَرْفٍ + مِنْ مَخْرَجٍ مِنْ غَيْرِ غَنٍّ الحَرْفِ

وقال واحد: "الإظهار هو النطق بالحرف من مخرجه، موفى جميع صفاته، وإظهار النون يقتضي بأن يكون مخرجها من طرف اللسان وأصول الثنايا (أي اللثة)، مع جريان النفس من الأنف، قال المالقي: (وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف) ....".

فاختلفوا في الغنة عند حروف الحلق: فذكر بعضهم أن الغنة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق وهو مذهب جمهور المتقدمين وبعض المتأخرين، ومنهم الجعبري والقرطبي وابن الطحان الأندلسي والمالقي، ومكي، قال بعض: "وإذا كانت الغنة هي الصوت الذي يجري في الخياشيم، أو يخرج من الأنف، فإن النون والميم في هذه الحالة لا تنفك عنها في جميع أحوالهما، إلا في حالة واحدة، هي إدغامها إدغاما كاملا في غيرهما بحيث لا يبقى للغنة أثر، ويتحولان إلى مثل الحرف الذي يدغمان فيه"، وكان عدد من علماء السلف قد أشاروا إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون، فقال عبد الوهاب القرطبي: "والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم".

وقال الجعبري: "والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفيتين أو مدغمتين لا تختص بمخرج بل كل راجع إلى مخرجه ... وهي في الساكن أكمل منى المتحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر، والمدغم أوفى من المخفي".

وقال المالقي: " وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف".

وقال مكي: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها!).

وقال: (وإذا قلت: – منه – و – عنه – فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، .... والغنة ظاهرة).

وقال: في باب صفات الحروف وألقابها وعللها: "حرفا الغنة: وهما: النون والميم الساكنتان .... لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما ...".

وقال في باب الغنة: (الغنة: ... وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة –)، فدخل بذلك في الحكم – النون الساكنة المظهرة – وأما قوله: (وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة)، من أن ذكر التحريك في النون!، فمدفوع بقوله بعد: ما (وللميم الساكنة)، إذ لو أراد التحريك للنون، لذكره هنا للميم!، فاقتصر على النون، والإقتصار في مقام البيان يفيد الحصرَ، وقال في باب الميم: " الميم: ... غير أن الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم ..."، وأعدل شاهد للقول، ما قال مكي

نفسه في الرعاية في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين: حيث قال: " ... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون بعد مخرجهما من مخرج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف فلما تباعدت المخارج وتباينت، وجب الإظهار الذي هو الأصل، ولم يحسن غيره.".

وبعض: أنـها ساقطة منهما اذا أظهرا قبل حروف الحلق، وهو مذهب الشاطبي وأبي شامة وابن يعيش، قال الشاطبي: وغنة تنوين ونون وميم إن + سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى

قال أبو شامة في شرحه على البيت: "وقوله (إن سكن ولا إظهار)، بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف، لأنه هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها، فقال: شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات أو مدغمات .... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة".

وقال ابن يعيش: "فإذا لم يكن بعدها حرف ألبتة كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: من وعن ونحوهما مما يوقف عليه".

والمختار أن يكون النزاع لفظيا: لأن من قال بالبقاء أراد في الجملة عدم إنفكاك اصل الغنة عن النون ولو تنوينا، ومن قال بسقوطها إنما اراد عدم ظهورها.

هذا: ثم والإدغام في تعريفه: وذلك من حيث كونه ناقصا: قال الطويل: الإدغام الناقص: هو ما ذهب فيه ذات الحرف وبقيت صفته (الغنة أو الإستعلاء أو الإطباق). مانعة من كمال التشديد، فهو ناقص التشديد.

وقال بعبارة أخرى: الإدغام بالغنة: هو التقاء النون الساكنة أو التنوين بأحد حروف(ينمو).

وقال في المعجم: الإدغام الناقص: إبقاء بعض صوت المدغم في المدغم فيه.

فالإدغام في يرملون: الى ثلاثة أقسام: الأول مـنها أنــهما اي النون الساكنة والتنوين يدغمان في النون والميم نحو {من نذير، وشيء نكر ومن ماء وعذاب مقيم} إلا ما عن حمزة، فأظهر النون من هجاء سين عند الميم من {طسم} اول الشعراء والقصص.

فمكي عنده انهما: يدغمان في النون والميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغاما غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف غير المدغم وهو الغنة، فعلى مذهب تحريف الغنة وتوصيفها السابق، عند من وافق مكيا منهم أو تابعه هنا، تكون الغنة هنا حرفا، وعند من خالفه أو لم يوافقه، ووافق الجمهور أو تابعه، تكون الغنة صفة.

والجمهور على أن الإدغام إدغاما محضا لأن في كل من المدغم والمدغم فيه غنة، فإذا ذهبت إحداهما يعني غنة المدغم بالإدغام بقت الأخرى، فيكون التشديد تشديدا مستكملا. والأولى عندي: أن لو قال مكي بإظهار الغنة في نفس الحرف الأول حيث الإدغام في الميم، لكان الصواب، إذ النون أقوى عندنا الجمهور من الميم. وأن لو ذهب الجمهور على أن إظهار الغنة في نفس الحرف الثاني، حيث الإدغام في النون، لكان أصوب، إذ الإحدى تذهب.

والثاني منها: ادغامهما في الواو والياء، ولكن الإختلاف في بقاء الغنة عند الإدغام، فخلف العاشر عن الإمام بعدم بقائها اصلا مع ادغامهما فيهما، فيكون إدغاما تاما مستكمل التشديد، والباقون بإدغامهما فيهما مع بقاء غنة ظاهرة، فيكون إدغاما ناقصا غير مستكمل التشديد.

ووجه إدغامهما في الواو وفي الياء: التجانس في الإنفتاح والإستفال والجهر ومضارعتهما النون والتنوين باللين الذي فيهما لأنه شبيه بالغـــنة، حيث يتسع هواء الفم فيهما، وايضا فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغاما فيها كما أدغاما في الميم ثم أدغما في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو.

والحجة للأكثرين في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم، ويقوي ذلك أنهم مجموعون على بقاء صوت الإطباق مع ادغام الطاء إذا أدغمت في التاء نحو {بسطت واحطت}، فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء، يشبه ببقاء الغنة مع إدغام النون.

وخلف العاشر على أن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرف الأول من جنس الثاني، ويكمل التشديد ولا يبقى للحرف ولا لصفاته أثر.

واختلف عن الدوري عن الكسائي في الياء، فروى عنه أبو عثمان الضرير الإدغام بغير غنة كرواية خلف عن حمزة، وروى عنه جعفر بن محمد: تبقية الغنة كالباقين، وأطلق الوجهين له صاحب المبهج وكلاهما صحيح. وانفرد صاحب المبهج بعدم الغنة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلفين.

واتفقوا على ان الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه، والخلف مع الميم: فإبن الكيسان وابن مجاهد الى انها غنة المدغم من النون والتنوين تغليبا للأصالة لأن، النون او التنوين قد انقلب فلا فرق بين {مِن مَن، وإن من، وبين، هم من وام من}، خلاف الجمهور، وهو الأرجح عندي، ولا بد أن تكون الغنة في النونين اظهر من غيرهما. وأما ما روى عن بعضهم إدغام الغنة وإذهابها عند الميم فغير صحيح إذ لا يمكن النطق به ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القراء والنحويين، ولعلهم أرادوا بذلك غنة المدغم.

وللملا علي القاري رأي آخر في المسألة، ما لا يستبعده، وهو حسن على وجه الدراية: وهو أن يقال بغنتي المدغم والمدغم فيه، حيث الغنة مع النون والميم. قال القاي: "ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه، واختلفوا مع الميم ... ذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه ... ولا يبعد أن يقال بغنتهما إلا في الواو والياء، فإنه لا غنة فيهما بالأصالة، وإنما توجد فيهما عند المقارنة".

وأحسن من ذلك قول واحد: (وأحسب أن هذا الخلاف لفظي أو شكلي، فالغنة في إدغام النون في الياء والواو في مثل: {من يقول}، و{من وال}، لا شك أنها الغنة الباقية من النون، وإن انتقل مخرجها إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه، والغنة في مثل: {من نور}، هي غنة المدغم والمدغم فيه، لأنهما مثلان، والغنة في مثل: {ممن منع}، وهي موضع الخلاف، تحتمل أن تكون غنة الحرفين أيضا، لكن انتقال مخرج النون إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه وهو الشفتين صيرهما ميما، والغنة للحرفين المدغم والمدغم فيه، فإن نظرت إلى الأصل يمكن أن تقول: إنها في الحرف الأول غنة النون، وإن نظرت إلى النطق قلت: هي غنة الميم.

والثالث: أنهما يدغمان بلا غنة في اللام والراء، فيبدل كل من النون والتنوين لاما ساكنة عند اللام وراء عند الراء، ويدغم في ما بعده ادغاما تاما، نحو {من لدنه، ويومئذ لخبير، وعن ربهم، ورءوف رحيم}، فهذا ما هو الذي عليه نحن، وقرئ به من الشاطبية والتيسير وهو مذهب الجمهور من أهل الأداء والجلة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواه، كصاحب العنوان والكافي والهادي والتبصرة والهداية وتلخيص العبارات والتجريد والتذكرة وغيرهم.

وقد جاء بغنة لكثير من الطيبة والنشر، ورووْ ذلك عن أكثر أئمة القراءة كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وغيرهم، وهي رواية أبي الفرج النهرواني عن نافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، نص على ذلك أبو طاهر بن سوار في المستنير عن شيخه أبي على العطار عنه، وقال فيه: وخيّر الطبري عن قالون من طريق الحلواني، قال: وذكر أبو الحسن الخياط عن السوسي وأبي زيد كذلك، ثم قال: وقرأ على أبي على العطار عن حماد والنقاش بتبقية الغنة أيضاً.

ورواه أبو العز في إرشاده عن النهرواني عن أبي جعفر وزاد في الكفاية عن ابن حبش عن السوسي وعن أحمد بن صالح عن قالون، وعن نظيف عن قنبل. ورواه الحافظ أبو العلاء في غايته عن عيسى بن وردان وعن السوسي وعن المسيبي عن نافع وعن النهرواني عن اليزيدي، وانفرد بتبقية الغنة عن الصوري عن ابن ذكوان في الراء خاصة، وأطلق ابن مهران الوجهين عن غير أبي جعفر وحمزة والكسائي وخلف، وقال: إن الصحيح عن أبي عمرو إظهار الغنة، ورواه صاحب المبهج عن المطوعي عن أبي بكر عند الراء وعن الشنبوذي عن أبي بكر فيهما بوجهين، قال: وقرأت على شيخنا الشريف بالتبقية فيهما عندهما.

وقال: وخير البزي بين الإدغام والإظهار فيهما عندهما، قال: وبالوجهين قرأت، ورواه أبو القاسم الهذلي في الكامل عن غير حمزة والكسائي وخلف وهشام وعن غير الفضل عن أبي جعفر وعن ورش غير الأزرق، وذكره أبو الفضل الخزاعي في المنتهى عن ابن حبش عن السوسي وعن ابن مجاهد عن قنبل وعن حفص من غير طريق زرعان وعن الحلواني عن هشام وعن الصوري عن ابن ذكوان وذكره في جامع البيان عن قنبل من طريق ابن شنبوذ في اللام خاصة، وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقنبل في اللام والراء، وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون وعن الأصبهاني عن ورش وعن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن إبراهيم ابن عباد عن هشام ورواه الأهوازي في وجيزه عن روح.

وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحت من طريقنا نصاً وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأ بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم، وهو إدغام غير كامل من أجل الغنة الباقية معه. وسبقنا بك ما قال بعضهم!.

وأطلق من ذهب إلى الغنة في اللام وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلاً رسماً نحو {فإن لم تفعلوا، وأن لا يقولواْ}، وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أما إذا كان متصلاً رسماً نحو {فإلم يستجيبوا لكم} في هود، و{ألن نجعل لكم} في الكهف، ونحوه، مما حذفت منه النون، فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك.

وهذا اختيار الداني وغيره من المحققين، قال في جامع البيان: واختار في مذهب من يبقى الغنة مع الإدغام عند اللام ألا يبقيها إذا عدم رسم النون في الخط، لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب، قال: وذلك في قوله {فإلم يستجيبوا لكم} في هود، وفي قوله {ألن نجعل لكم موعداً} في الكهف و{ألن نجمع عظامه} في القيامة، قال: وكذلك {ألا تعولواْ، وألا يسجدوا لله، ولا تطغواْ}، وما أشبهه، مما لم ترسم فيه النون، وذلك على لغة من ترك الغنة ولم يبق للنون أثراً.

وجملة المرسوم بالنون عشرة مواضع: أولها في الأعراف {أن لا أقول على الله إلا الحق، وأن لا تقولوا على الله إلا الحق}، وفي التوبة {أن لا ملجأ من الله}،و وفي هود {وأن لا إله إلا هو، وأن لا تعبدوا إلا الله} في قصة نوح عليه السلام، وفي الحج {أن لا تشرك بي شيئاً}، وفي يس {أن لا تعبدوا الشيطان}، وفي الدخان {وأن لا تعلموا على الله}، وفي الممتحنة {على أن لا يشركن بالله شيئاً}، وفي ن والقلم {أن لا يدخلنها اليوم}، واختلفت المصاحف في قوله في الأنبياء: {أن لا إله إلا أنت}، وقرئ الفصل كله المرسوم منه بالنون والمرسوم بغير نون ببيان الغنة، وإلى الأول المذهب.

وكذا قرأ الإمام النشر على بعض شيوخه بالغنة، ولا يأخذ به غالباً، ويمكن أن يجاب عن إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة، ولا نون في المتصل منه.

وإذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو، فينبغي قياسًا إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو {نؤمن لك، وزين للذين، وتبين له}، ونحو {تأذن ربك، وخزائن رحمة ربي}، إذ النون من ذلك تسكن أيضاً للإدغام، وبعدم الغنة قرأ الإمام عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه يأخذ. ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير.

ووجه إدغامهما فيهما: قرب مخرجهنَّ لأنهنَّ من حروف طرف اللسان او كونهن من مخرج واحد على رأي الفراء وكل منهما يستلزم الإدغام، وايضا لو لم يدغما فيهما لحصل الثقل لإجتماع المتقاربين او المتجانسين، فبالإدغام يحصل الخفة لأنه يصير في حكم حرفا واحدا. ووجه حذف الغنة: المبالغة في التخفيف لأن بقائها يورث ثقلا ما.

وسبب ذلك قلبهما حرفا ليس فيه غنة ولا شبيها بما فيه غنة. واختير عدم الغنة حيث لم تثبت النون رسما نحو {ألن نجعل لكم وألن نجمع وألا تزر وازرة وألا يرجع إليهم وألا تعبدواْ إلا الله إنني لكم منه نذير}، ونحو {إلا تنصروه} فإن ثبتت النون في الرسم نحو {أن لا ملجأ} جاز إدغامها في اللام وإظهار الغنة معها. ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مظهرة، لئلا تلبس بالمضاعف ولم يقع ذلك في القرآن.

والإقلاب في تعريفه: قال الحصري: الإقلاب: جعل حرف مكان آخر مع بقاء الغنة والإخفاء.

وقال قمحاوي: الإقلاب: جعل حرف مكان آخر.

وقالت سعاد: الإقلاب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما وإخفائها مع الغنة.

وقال الطويل: الإقلاب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة بغنة إذا وقع بعدهما باء.

وقال زلط: الإقلاب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة بغنة.

وقال عماد: الإقلاب: تحويل النون الساكنة أو التنوين ميما إذا وقعت بعد حرف الباء، مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب.

وقال المرصفي: الإقلاب: جَعْلُ حرفٍ مكان آخر مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب.

وقال في الرائد: القلب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة في اللفظ لا في الخط مع بقاء الغنة.

وقال عطية: القلب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميمًا مخفاة بغنة.

وقال بسة: الإقلاب جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الغنة، والإخفاء فى الحرف الأول.

وقال في الواضح: القلب: تحويل النون الساكنة أو التنوين ميما إذا وقع بعدها حرف الباء مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب.

وقال في الأوضح: الإقلاب: جعل حرف مكان حرف.

وقال محمدون: الإقلاب: قلب النون الساكنة أو التنوين ميما مخفاة في اللفظ لا في الخط مع بقاء الغنة.

وقال سلام: الإقلاب: قلب النون الساكن والتنوين ميما قبل الباء مع مراعاة الغنة.

وقال في السهل: الإقلاب: وهو قلب النون الساكنة والتنوين ميماً قبل الباء مع مراعاة الغنة والإخفاء.

وقال فريال: الإقلاب: قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة قبل الباء، مع بقاء الغنة ظاهرة.

وقال في العنبرية: معني الإقلاب: جعل حرف مكان آخر مع مراعاة الغنة والإخفاء.

وقال الإمام: القلب فهو عبارة عن الحكم المشهور من الأحكام الأربعة المختصة بالنون الساكنة والتنوين وهو إبدالهما عند لقائهما الباء ميما خالصة تعويضا صحيحا لا يبقى للنون والتنوين أثر.

وقال مراد: الإقلاب: وجَعْلُ حَرْفٍ فِي مكانِ الآخَرِ + مَعْ غُنَّةٍ فيهِ فَإِقلابٌ دُرِي

فالإقلاب: جعل حرف مكان آخر او قلب مع إخفاء لمراعاة الغنة، وهو هنا قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة قبل الباء الموحدة مع بقاء الغنة الظاهرة، وهذا بإجماع القراء سواء كانت النون مع الباء في كلمة او كلمتين، والتنوين لا يكون إلا من كلمتين. فحينئذ لا فرق في اللفظ بين – أن بورك وبين – يعتصم بالله، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، ولا في إظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة.

أعني أنه وقع إختلاف في إخفائها مع إظهار غنتها، فالجمهور إلى ذلك، وإلى إظهارها البعض، لكن مع إخفاء غنتها كما هو، ولا تشديد في ذلك لأنه بدل لا إدغام فيه إلا ان فيه غنة، لأن الميم الساكنة حرف من حروف التي تصحبها الغنة. ومعنى إخفاء الميم: ليس اعدام ذاتها بالكلية، بل؛ اضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الإعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الإعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله تعالى – لا تأمنا – إذ ذلك ليس بإعدام الحركة بالكلية بل؛ تبعيضها.

والميم والباء يخرجان بانـطباق الشفتين، والباء أدخل واقوى انطباقا، فتلفظ بالميم في نحو {ان بورك} بغنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشفتين جدًّا ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطق من الشفتين في الباء ادخل من المنطبق في الميم، فزمان انطباقهما في {ان بورك} اطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظـاهرة حينئذ في الميم، اذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في اخفائه، لكن دون قوة انطباقهما في الباء، إذ لا غنة في الباء اصلا بخلاف الميم الظـاهرة، فإنها لا تخلوْ من اصل الغنة، وإن كانت خفية والغنة تورث الإعتماد ضعفا.

ووجه قلبهـما ميما عند الباء: أنه لم يحسن الإظهار لما فيه من الكلفة من اجل الإحتياج الى إخراج النون والتنوين من مخرجهما على ما يجب لهما من التصويت بالغنة، فيحتاج الناطق بهما الى فتور يشبه الوقف واخراج الباء بعدهما من مــخرجها يمنع من التصويت بالغنة من اجل انطباق الشفتين بهما اي بالباء، ولم يحسن الإدغام للتباعد في الـمخرج والمخالفة في الجنسية، حيث كانت النون حرفا أغنّ، وكذلك التنوين والباء حرف غير أغنّ، وكذا لم تدغم الميم في الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها، فترك إدغام النون فيها مع انها ليست من مخرجها اولى ولم يحسن الإ خفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام لأنه بينهما، ولـما لم يحسن وجه من هذه الأوجه، أبدل من النون والتنوين حرف يؤاخيهما في الغنة والجهر ويؤاخي الباء في المخرج والجهر وهو الميم، فأمنت الكلفة الحاصلة من اظهار النون قبل الباء.

ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما ثم انطباق الشفتين لأجل الباء ولم يدغم لإختلاف نوع الـمخرج وقلة التناسب فتعين الإخفاء وتوصل اليه بالقلب ميما لتشارك الباء مخرجا والنون غنة. وليتـحرز عند التلفظ به من كز الشفتين على الميم المقلوبة في اللفظ، لئلا يتولد من كزهما غنة من الخيشوم ممططة، فليسكن الميم بتلطف من غير ثقل ولا تعسف.

ثم والإخفاء في تعريفه: قال الحصري: الإخفاء: النطق بالحرف بحالة متوسطة بين الإظهار والإدغام عاريا عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال قمحاوي: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقالت سعاد الإخفاء: هو النطق بحرف ساكن على صفة بين الإظهار والإدغام عارٍ من التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة أو التنوين.

وقال الطويل: الإخفاء المطلق: النطق بحرف ساكن بين الإظهار والإدغام من غير تشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي.

وقال زلط: الإخفاء: النطق بالحرف بحالة وسط بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة.

وقال عماد: الإخفاء: النطق بالحرف المخفي على حالة بين الإظهار والادغام مع مراعاة بقاء الغنة في المخفي.

وقال المرصفي: الإخفاء: هو عبارة عن النطق بحرف ساكن عار من الشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال جمال: الإخفاء: أما الإخفاء فهو حالة بين الإظهار والإدغام لعدم تباعد الحرفين فيظهرا وعدم تقاربهما أو تجانسهما أو تماثلهما فيدغما. فالإدغام يكون في الحرف والإخفاء عند الحرف والإدغام فيه تشديد والإخفاء ليس معه تشديد.

وقال في الرائد: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي.

وقال معبد: الإخفاء: هو النطق بالحرف بحالة وسط بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في هذا الحرف.

وقال عطية: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عاريًا عن التشديد مع بقاء الغنة.

وقال بسة: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة فى الحرف الأول.

وقال في المعجم: إخفاء النون الساكنة والتنوين أو الميم الساكنة عند أحرفهما: وهو النطق بحرف ساكن عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وفي الواضح: الإخفاء: النطق بالحرف المخفي على حالة بين الإظهار والإدغام مع مراعاة بقاء الغنة في المخفي.

وقال في الأوضح: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة فيه.

وقال محمدون: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي.

وقال سلام: الإخفاء: هو حالة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال أسامة: الإخفاء: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال في السهل: الإخفاء: النطق بالحرف بصفته بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد(غير مشددة) مع بقاء الغنة في الحرف الأول.

وقال فريال: الإخفاء: (هو حالة بين الإظهار والإدغام).

وقال في العنبرية: معنى الإخفاء: النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع الغنة في الحرف الأول.

وقال الإمام: الإخفاء فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفهما.

وقال مراد: الإخفاء: وأَمَّا الإخفاءُ فَحَالٌ بَيْنَا + الإظهارِ والإدغامِ قَدْ رَوَيْنا

وبعبارة أخرى: ما الإخفاء الحقيقي: قال الطويل: الإخفاء الحقيقي: هو إخفاء النون الساكنة أو التنوين مع الغنة عند ملاقاة أحد حروفه الخمسة عشر.

وقال في المعجم: الإخفاء الحقيقي: إخفاء النون الساكنة عند حروف الإخفاء.

فالإخفاء: النطق بحرف ساكن عار اي خال من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول، وهو النون الساكنة والتنوين، وحروفه خمسة عشر، وهي الباقية بعد الحروف المذكورة. وهي: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف. نحو {كنتم، ومن تاب، وجنات تجرى، والأنثى، ومن ثمرة،

وقولاً ثقيلاً، وأنجيتنا، ووأن جعل، وخلق جديد، وأنداداً، ومن دابة، وكأساً دهاقاً، وأأنذرتهم، ومن ذهب، وكيلاً ذرية، وتنزيل، ومن زوال، وصعيداً زلقاً، والإنسان، ومن سوء، ورجلاً سالماً، وأنشرنا، وإن شاء، وغفور شكور، والأنصار، وأن صدوركم، وجمالت صفر، ومنضود، ومن ضل، وكلا ضربنا، والمقنطرة، ومن طين، وصعيداً طيباً، وينظرون، ومن ظهير، وظلا ظليلاً، وفانفلق، ومن فضله، وخالداً فيها، وانقلبوا، ومن قرار، وسميع قريب، والمنكر، ومن كتاب، وكتاب كريم}.

وقد اتفقواْ في اخفائهما عندها بغنة، والعلة لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف، أنهما لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام، فيجب إدغامهما فيهن من اجل القرب ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار، فيجب إظهارهما عند هنَّ من اجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أعطيا حكما متوسطا بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء لأن الإظهار إبقاء ذات الحرف وصفته معا، والإدغام التام إذهابهما معا، والإخفاء هنا إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان الى الخيشوم، لأنك اذا قلت عـنك واخفيت تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة ولا يرد انتم ونحوه فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون.

قال مكي: "فإذا خفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا ... فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرة واحدة".

وقال الداني: "وأما إخفاء النون والتنوين فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما، وذلك إذا لقيا حروف اللسان غير الراء واللام".

وقال القرطبي: "ومعنى خفائها ما قدمنا من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف، من غير معالجة بالفم ...".

قال واحد: "وواضح من النصوص الثلاثة أن القانون الذي تخضع له ظاهرة إخفاء النون يتلخص في اختصار عملية النطق بالنون الساكنة، لتسهيل النطق والإقتصاد في الجهد، فموضع اعتراض النفس في نطق النون بين طرف اللسان وأصول الثنايا (أي اللثة)، وهو ما يسمى بالمخرج، ويكون مجرى الصوت من الأنف، وفي الإخفاء ينتقل موضع اعتراض النفس عند اللثة في النطق بالنون إلى مخرج الحرف الذي

بعدها، ويستتر فيه، فيكون عمل اللسان فيها وفي الحرف الذي بعدها من موضع واحد، وهو معنى قول سيبويه: (فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم"، والمتبادر إلى الذهن من هذا الوصف أن اللسان عند النطق بالنون المخفاة يتخذ الشكل الذي يتخذه في نطق الحرف الذي بعدها، وبذلك يتحقق معنى الإخفاء، والسهولة أو الخفة في النطق، فموضع طرف اللسان عند النطق بالنون المخفاة في (منذر) هو نفس موضع الذال، وكذلك في (أندادا) نفس موضع الدال، وفي (منقلب) نفس موضع القاف، وهيئته هي نفس هيئته.

وكما قديما علمت: ان كثيرا من الأحكام على منازل فيقتضي على القياس أن الغنة على ذلك، لكن المعهود فيها انها كالمد الطبيعي لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين، لأن التلفظ بالغنة الظاهرة يحتاج الى التراخي. ويجب ان يتحرز في حالة اخفاء النون من ان يشبع الضمة قبلها او الفتحة او الكسرة لئلا يتولد من الضمة واو في مثل كنتم ومن الفتحة الف في مثل عنكم ومن الكسرة ياء في مثل منكم كما يقع من بعض القراء المتعسفين. وان يحترز من المد عند الإتيان بالغنة في النون والميم في نحو إن الذين وأما فداء، وكثيرا ما يتساهل في ذلك من يبالغ في إظهار الغنة، فيتولد منها حرف مد فيصير اللفظ إين الذين ومن إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند إخفاء النون. وطريق الخلاصة منه ان يجافي اللسان قليلا عن ذلك، وليتحرز عن ترك الغنة في موضعها وعن إظهار النون.

والإخفاء ربما يكون إلى الإظهار أقرب وتارة إلى الإدغام، فهو أوعب وذلك حسب البعد والقرب. فكل حرف هو أقرب إلى النون يكون الإخفاء عنده أزيد وما هو دونه فهو أدنى منه، والغنة عند الأقرب تقل وتقصر زمان إمتدادها، وتكثر عند ما هو دونه، ويطول زمان إمتدادها من الأقرب. والحق أن الغنة: ميزانها عند النطق بها ميزان المد الطبيعي عند النطق به، ولكن الذي ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي، وعن الإقتصار فيه حسب المشافهة.

ويحذر من إشباع الضمة التي قبل النون وكذلك الفتحة والكسرة: لأن إشباع الضمة أو تمطيط زمنها يتولد منه واو في مثل {منقلبا}، فتصير {مونقلبا}، وإشباع الكسرة يتولد منه ياء في مثل {إن شاء} فتصير {إين شاء}، وإشباع الفتحة يتولد منه ألف في مثل {من جاء} فتصير {مان جاء}.

قال القاضي زكريا الأنصاري: "وينبغي أن تنظر إلى ما قبل الحرف المخفى من الحركات، فلا تخرجه عن حده، نحو فلا تمد الضمة عند إخفاء النون، لئلا يتولد منها واو فتبقى: كونتم".

ويحذر من تحقيق النون من ناحية مخرجها عند أداء الإخفاء والاحتراز من إلصاق طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، وطريق الخلاص منه أن تجافي اللسان قليلا عن ذلك).

قال المرصفي: "من الخطإ في الإخفاء أيضاً إلصاق اللسان في الثنايا العليا عند إخفاء النون الساكنة والتنوين إذ ينشأ عن ذلك. النطق بالنون ساكنة مُظهرة مصحوبة بغنة. فيخرج القارىء بذلك عن الإخفاء المقصود وما سمي الإخفاء إخفاء إلا لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخاصة به. وكيفيته كما صرح به غير واحد من أئمتنا كالحافظ القسطلاني أن يكون هنالك تجاف بين اللسان والثنايا والعليا أو بعبارة أخرى أن يجعل القارىء لسانه بعيداً عن مخرج النون قليلاً فيقع الإخفاء الصحيح المقصود ويتأكد ذلك عند الطاء والدال المهملتان والتاء المثناة فوق وكذلك الضاد المعجمة".

قال القسطلاني: "وليحترز من تثقيل النون بإلصاق اللسان فوق الثنايا عند الإخفاء فذلك خطأ، وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلا عن مخرج النون والله تعالى أعلم".

وقد تقرر التحذير في الكتب الحديثة حتى صرَّح بعضهم في البيان بـ: "أن يظل اللسان عند الإخفاء معلقا في فراغ الفم، ولا يلصق باللثة كما في الإظهار".

ويمكن تمييز ثلاثة مذاهب من ذلك: الأول: وضع اللسان في مخرج الحرف الذي نخفى عنده، سواء في ذلك الدال والتاء والطاء وغيرها، والثاني: إبقاء طرف اللسان معلقا في فراغ الفم شاخصا نحو اللثة عند جميع حروف الإخفاء، الثالث: الجمع بين المذهبين الأول والثاني: وذلك بتخصيص المذهب الثاني بنطق النون قبل الدال والتاء والطاء، وتخصيص المذهب الأول بنطق بقية حروف الإخفاء، والمذهب الأول الأحسن، لأخذ كثير من القراء به، ولدلالة النصوص السابقة عليه، ولتحقيقه الغرض من الإخفاء أكثر من غيره.

وأداء الغنة من الخيشوم عند الحرف المخفى عنده، يكون مع تجافي اللسان عن مخرج النون، لأن النون تميل ميلا ظاهرا إلى الحرف الذي يليها، فتشم منه شيئا، لأن اللسان يقترب من مخرج الحرف ولا يبيت فيه أثناء أداء الغنة، أو النون والتنوين لا يستقران في طرف اللسان، ما مخرجهما الأصلي، بل ينطق بهما قريبين من مخرج الحرف الذي يخفيان عنده، مع الغنة من الخيشوم، إذ تفخم الغنة عند الإستعلاء حروفه، وذلك عند من يرى التفخيم.

ويكون الإخفاء أيضا في الحروف المقطعة بأوائل السور، والتي آخرها نون ساكنة، وبعدها أحد حروف الإخفاء كما في عين سين قاف، فإن العين آخرها نون ساكنة، وبعدها أحد حروف الإخفاء وهو (السين) والسين آخرها أيضا نون ساكنة وبعدها أحد حروف الإخفاء وهو (القاف) فإننا نطبق الإخفاء في مثل هذا ونحوه.

والميم الساكنة: عند حروف التهجي لها ثلاثة احوال: إخفاء وادغام واظهار:

فالإخفاء يسمى إخفاء حيقيقيا، وفي تعريفه: قال الطويل: الإخفاء الشفوي: هو إخفاء الميم الساكنة عند ملاقاتها لحرف الباء مع الغنة.

وقال في المعجم: الإخفاء الشفوي: إخفاء الميم الساكنة عند الباء.

فالإخفاء: عند الباء بغنة ظاهرة، سواء كان سكونها متأصلا، نحو {يعتصم بالله} أو عارضا نحو {أعلم بالشاكرين، واعلم بالظالمين} في يعقوب وأبي عمرو، وهذا ما عليه نحن وما اختاره الداني وغير واحد من المحققين والذي عليه أهل الأداء بالشام ومصر والأندلس، والى الإظهار اظهارا تاما اي من غير غنة مكي وهو الذي عليه العمل بالعراق. والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا ان الإخفاء الأولى.

ووجه الإخفاء: انهما لـمـا اشتركا في المخرج وتجانسا في الإستفال والإنفتاح ثم الإظهار والإدغام المحض، فذهبت الغنة فعدل الى الإخفاء. فالإخفاء على قسمين: اخفاء الحركة وإخفاء الحرف: والأول بمعنى تبعيض الحركة كما في قوله {لا تأمنا}.

والثاني على قسمين: احدهما تبعيض الحرف وستر ذاته في الجملة كما في الميم الساكنة قبل الباء، أصلية او مقلوبة من النون الساكنة او التنوين. وثانيهما: اعدام ذات الحرف بالكلية وابقاء غنته كما في اخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر المتقدمة.

واختلفوا في الإخفاء كيفيته: فعند الجمهور يكون الإخفاء بانطباق الشفتين للميم وإظهار غنتها والنطق بالباء بعدها من غير فصل ومن غير المبالغة في الإنطباق، عند الميم، وعند غيره: بترك فرجة صغيرة بين الشفتين عند النطق بالميم، والأول الأرجح، وقد رد الثاني بما لا طاقة له من المدافعة، وممن ذهب إلى المذهب: سيد جمعه سلّام، في كتابه إحكام الأحكام في تجويد القرآن.

هذا: فمسألة الإطباق بالشفتين، أو ترك الفرجة بينهما عند النطق بالنون أو التنوين إذا جاء بعدهما الباء، أو النطق بالميم إذا جاء بعدها الباء، مسألة لم يتحدث عنها المتقدمون، ولا المتأخرون، إلا المعاصرون، فهي مسألة خلافية بين القوم، فمن ذهب إلى الإنطباق بأن لا يجافي بين شفتيه عند النطق بالميم ويُطبق شفتيه للميم والباء، وهو المشهور في الديار العراقية، ومنهم: الشيخ الحصري، في قول بعض المطبقين، والشيخ البنا والشيخ الشعشاعي والشيخ رفعت، والشيخ عامر عثمان نفسه في أول مرته، وكثير من شيوخ القراءة والإقراء، وعلى رأسهم اليوم: الدكتور أيمن رشدي سويد، والدكتور يحيى عبد الرَّزَّاق الغوثاني، والدكتور غانم قدوري الحمد، ومن ذهب إلى الفرجة، بأن يجافي بين شفتيه قليلا عند النطق بالميم، ثم يُطبق شفتيه إذا انتقل إلى نطق الباء بعدها، وهو المشهور في الديار المصرية ومن أخذ القراءة عن قرائها، ومنهم: من ذكرهم جمال القرشي في زاد المقرئين كتابه، حيث ذكر أن من صور اللحن في الإقلاب عدم إبقاء فرجة بين الشفتين عند الإخفاء الشفوي، فذكر منهم: مَن مِن المعاصرين كلا بنصه: فقال: "حدثني فضيلة الشيخ العلامة أحمد الزيات قال: الراجح في الإخفاء الشفوي أن تبقى فرجة، وحدثني فضيلة الشيخ رزق خليل حبه: الانفراج أولى، لأننا لما نُطبق الشفتين يصيرُ وكأنَّه مُظهر، فالصواب أن يكون هناك انفراج خفيف بين الشفتين، ليس مُبالغا فيه حتى لا تضيع صفة الحرف، وحدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز القاري قال: الذي قرأت به على مشايخي أنه لا يكون هناك انطباق تام من الشفتين، ولا يكون هناك انفراج بين الشفتين بحيث يُخِلُّ بالنطق بالإخفاء، وحدثني فضيلة الشيخ علي الحذيفي قال: الإخفاء الشفوي قرأناه بحيث يكون هناك فرجة في أول الإخفاء، وإطباق الشفتين في آخر النطق به، وحدثني فضيلة الشيخ عبد الرافع بن رضوان: ينبغي أن تخفى الميم الساكنة عند الباء بحيث تجعل الشفتين لاينطبقان انطباقاً كاملاً عند إخراج الميم، لأنك لو أطبقت الشفتين سينقلب الحكم من الإخفاء إلى الإظهار، وفي الوقت نفسه الإظهار سوف يكون مصحوباً به غنة، وما في التجويد شيء اسمه إظهار بغنة، وحدثني فضيلة الشيخ محمد أبو رواش قال: الرأي الراجح في الإخفاء

الشفوي أن تترك فرجة بين الشفتين حتى يمكن أن يتحقق الإخفاء، وحدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر قال: وجود الإخفاء يستلزم عدم إطباق الشفاه في الإقلاب لأنه انقلب إلى إخفاء شفوي، فلا بد من فرجة بسيطة جداً بين الشفتين، وحدثني فضيلة الدكتور إبراهيم الدوسري قال: أذكر أن من المشايخ من يشدد في هذا { قُلُوبُهُم بِذِكْرِ} ومنهم من يقول يخرج نفس خفيف جداً، أذكر أن الشيخ عبد الحكيم بن عبد اللطيف قرأت عليه من القرآن بالقراءات العشر، وهو شيخ مقرأة الأزهر، كان يقول يخرج نفس خفيف جداً جداً لا يصل إلى حد الانفتاح الكامل، وهذا هو رأي الحُذاقِ، والشيخ إبراهيم الأخضر أيضاً نفسُ الشيء، لا هو إطباق شديد، ولا هو يفتحُ فتحاً شديداً، وحدثني فضيلة الشيخ رشاد السيسي: الإخفاء الشفوي عند النطق به ألا يكز الشفتين لا بد أن يوجد فرجة بين الشفتين، وحدثني فضيلة الشيخ أحمد مصطفى قال: الأولى بقاء فرجة، وحدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز بن عبد الحفيظ: تبقى فرجة خفيفة جداً بدون مبالغة، وحدثني فضيلة الشيخ أسامة بن عبد الوهاب: أن الراجح في الإخفاء الشفوي إبقاء فرجة صغيرة جداً بين الشفتين". ومن إلى الأخذ بالوجهين، حسب التلقي، ما لا أرى بذلك وجها، إلا إذا عسر التدقيق، وصعب علينا التحقيق، وخفى علينا الإختبار السليم، والوجدان الصادق، ولم يظهر لنا منشأ الخلاف، ولم نجد إلى التوسط بين القولين سبيلا، إن كان ذلك موجودا، إذ الراسخون في العلم لا يعترفون إلا بالحق، وما ذلك إلا لأنهم لم يصلوا إلى نتيجة، بل وقعوا في حيرة، فالنقاش في المسألة قد طال جداً، وطال أيضا، وملّ الناس منه، وكثر فيها المناظرات، وكتبت فيها رسائل، وقال بعض: "ومن المحتمل أنها تطورت عن تأكيد العلماء المتأخرين على تقليل انطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، فبالغ بعضهم في تقليل الانطباق حتى أدى ذلك إلى انفراجهما، وهذا أمر لا نملك القطع به، لأن كلا الفريقين يحتج بالرواية عن الشيوخ والمشافهة عنهم".

قلت: وقد سبقني البعض بالإحتمال، وهو من أحسن الإحتمالات، قبولا ورضا، لولا ما استدرك به، وهو مستدرك به، فكل من القوم متمسك بروايته ومعتقد بصحتها دون ما سواها، ولكل من أصحاب المذهبين: أدلته كثيرة، ما منها ما يقوي وتقوم به الحجة، ومنها ما يضعف ولا تقوم به الحجة، وما قد تقوم به الحجة، فربما نقض وأعترض وأجيب عنه ورد على أصحابه، وما نقض وأعترض وأجيب ورد على أصحابه فممكن وجود مسترجعيه، وآتي من الأدلة بما أرى الوقوف عليه، وأترك ما لا أرى ذلك:-

أدلة الفارجين:

1. أن القراء ومنهم الإمام: عرّفوا الإقلاب بـ(قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة! ...)، فيقتضي الحكم بأنها (مخفاة) أن تبقى فرجة بين الشفتين، إذ انطباقهما يجعل الميم مظهرة لا مخفاة.

قلت: وهذا الدليل: دليل بذاته وليس دليلا بغيره، وهو دليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، من حيث أن الإخفاء ستر الموصوف ما هو في حكم الوجود، وبقاء الصفة، وإن ليس في الإمام فيما يأتون به نص صريحا بالإنطباق ولا بالفرجة، ولكن في أئمة أخرى بعضهم ما بالإطباق، وفي بعض ما بالفرجة، ولكن بالتلويح لا بالتصريح.

قال الإمام في التمهيد: "فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء قلبت ميما، من غير إدغام، وذلك نحو أن بورك، أنبئهم، جدد بيض، والغنة ظاهرة في هذا القسم، وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لمؤاخاتها النون والباء"، وهذا الكلام عن النون، وقال عن الميم: "وإذا سكنت وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف، منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، ومنهم من يدغمها، وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما، وبه قال الداني، وإلى إدغامها ذهب ابن المنادي وغيره، وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن، وبه قال مكي، وبالإخفاء أقول، قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء، قال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء كانت أصلية السكون ك أم بظاهر أو عارضة ك يعتصم بالله، ومع ذلك فلا بد من ترقيقها وترقيق ما بعدها، إذا كان ألفاً.

وقال في النشر: "وأما الحكم الثالث وهو (القلب) فعند حرف واحد وهي الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام وذلك نحو (أنبئهم، ومن بعد، وصم بكم) ولابد من إظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك، وبين: يعتصم بالله) إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند

الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الإخفاء.

قالوا: "فاختيار الإمام هو الإخفاء حيث قال: وبالإخفاء أقول، وفهم من اختياره للإخفاء أن تبقى فرجة صغيرة تسمح بمرور الهواء، لأن إنطباق الشفتين يؤدي إلى عدم ظهور الإخفاء، ولكن هذا الذي فهم يشكل عليه بعض النصوص الواردة في كتب القراء من ذلك: قول ابن غلبون رحمه الله تعالى في التذكرة "وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما"، وقول الداني في التحديد: "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر ...".

2. قول المرعشي: "والظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة، بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله: "لا تأمنا" إذ ليس بإعدام الحركة بالكلية بل تبعيضها، وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين والباء أدخل وأقوى انطباقا كما سبق بيان المخارج، فتلفظ بالباء في نحو: "أن بورك" بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جدا ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم، فزمان انطباقهما في أن بورك أطول من زمان انطباقهما في الباء، لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتدادٍ، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوى انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه لكن دون قوة انطباقهما في الباء إذ لا غنة في الباء أصلا بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية، والغنة تورث الاعتماد ضعفا.

قلت: وهذا الدليل أيضا دليل بذاته لا بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، وهو من أقرب الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

3. أن انطباق الشفتين في الميم المظهرة في مثل {إنهم إلا كالأنعام}، و{وإنهم كانوا}، ليس كانطباقهما في الميم المشددة في مثل {أمّن}، فالإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فإذا كان إنطباق الشفتين عند الإخفاء لا يكون (كالميم المظهرة) ولا (كالميم المشددة) فكيف إذا يكون؟.

قلت: وهذا الدليل أيضا دليل بذاته لا بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، وهو من أقرب الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

4. أن كلمة (انطباق): لا تدل على الملامسة المحضة في أي حال، وكم من إمام عبر عن الواو مخرجها، بلفظ انطباق الشفتين، من غير ذكر وجود للفرجة التي في الواو، وما ذلك إلا لوضوح الأمر فيه، وهذا الشاطبي يقول: "والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما + يسكن لا صوت هناك فيصحلا" ولم يذكر الفرجة، على أن الإشمام ضم الشفتين مع ترك فرجة إذ هو إشارة للمضموم، ولا يمكن النطق به نطقا صحيحا إلا بالإنطباق مع فرجة.

ومن هنا قالوا: "إن القراء المعاصرين المصريين اجتمعوا وناقشوا المسألة وتبين لهم أن النطق بالضم بدون فرجة لا ينطبق عليه تعريف الإخفاء، إذ الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فالنطق بالضم بدون فرجة، نطق بميم صريحة زيدت الغنة فيها.

وهذا الدليل دليل بغيره، لا بذاته، ودليل دراية لا دليل رواية، وهو قطعي الورود، وليس بقطعي الدلالة، وقد تقوم به الحجة، وإن كان من أبعد الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

5. أن الإخفاء الشفوي لا يتم بالإطباق، وإلا لكان الصواب أن يسمى بالإطباق الشفوي، إذ اسم الحكم يعبر عن معنى أداء الحكم على الأقل. قلت: فالدليل دليل بغيره، لا بذاته، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد حسن الإستدلال به.

6. أن هناك مذاهب أخرى ما مرجوحة، تقول بالإظهار الشفوي، ما بغنة أو بغير غنة، إذا فما الفرق بين تأدية الإطباق والإظهار الشفوي، ولو كان الإخفاء الشفوي أداءه بالإطباق، لكان المذهب المؤدي بالإظهار الشفوي هو الأولى والمنتشر بالإطباق. وهذا أيضا دليل بغيره لا بذاته، وهو بالدراية لا بالرواية، وأحسنوا القول به في الإستدلال.

7. أن النصوص لا تخلو من مسامحات، وإطلاقات تحتاج إلى تقييدات، وإطلاق عباراتهم أحيانا يكون على التغليب اعتمادا في ذلك على فهم المخاطب، والمطالع لكتبهم والمتأمل لعباراتهم يجد

ذلك كثيرا، وسنذكر هنا بعض الأمثلة توضيحا لذلك، فمن ذلك تعريفهم لصفة الجهر بأنها عدم جريان النفس بالحرف لقوة الاعتماد عليه في مخرجه، وحروف المد من حروف الجهر، وهذه الأحرف ليس لها اعتماد أصلا، لكون مخرجها مقدرا، فهي من أضعف الحروف وخاصة الألف للزومه حالة واحدة، فيقال في ذلك إن قولهم: لقوة الاعتماد، أطلق على التغليب. ومن ذلك أيضا تعليلهم لحروف الاستفال بانحطاط اللسان عند النطق بهذه الأحرف. قال ابن الناظم: "وإنما سميت بذلك" أي الحروف المستفلة لانحطاط اللسان عن الحنك عند لفظها، وهل اللسان ينحط أو ينخفض كما هي عبارة علي القاري إلى قاع الفم في الجيم والشين والياء؟. ومن ذلك تعريفهم بعضهم للإدغام بأنه النطق بالحرفين حرفا كالثاني مشددا يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة، وهل كل الحروف المدغمة يعمل فيها اللسان؟!. والأمثلة على ذلك كثيرة يعرفها المطالع لكتبهم، فلا يأتي أحد ويستشهد بظاهر كلامهم أو يعلل في الاحتجاج عدم ذكرهم لأمور بديهة لا تحتاج إلى ذكر لأنهم اعتمدوا في ذلك على فهم المخاطب كما بينت.

والدليل أيضا دليل بغيره لا بذاته، ومن أقوى الأدلة التي بغيرها لا بذاتها في الباب، وما قد تقوم به الحجة في الباب، وهو قطعي الورود، ومن أحسن الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

ويجاب عن الدليل بأن: "القول في عدم الخلو من المسامحات وما في المعنى، من أقطع الأدلة، لولا أن الداني قال في التحديد: "هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما"، فلا يمكن أن يحمل إلا على الإطباق حقيقته.

ويقول القوم: "أين الإخفاء من الإطباق؟"، وقد حاول قائل من المطبقين، أن يأتي بالجواب عن القول، فقال: "أن الأصل أن يقرع اللسان كل حرف على حدة، فعندما نقول" ترميهم بحجارة" نطبق الشفتين على الميم ونفتحهما على الباء – فهذا العمل يشبه الإدغام – فلذلك هل نقول ذلك إدغام بالطبع لا، لأن الإدغام يذهب معه الحرف الأول ويكون النطق بباء مشددة، فلو نطقنا باء مشددة لكان إدغامان ولو قلنا: "ترميهم بحجارة" بإظهار الميم – فهذا يسمى إظهارا – فنحن عندما ننطق الإخفاء الشفوي: نطبق الشفتين على ميم ونفتحها على باء فهذا عمل بين الإظهار والإدغام اسمه الإخفاء، وتعريف الإخفاء منطبق عليه .... ".

وأجيب عن الشيخ محاولته: ما (نطبق الشفتين على الميم ونفتحها على الباء، بأنه: "كلام ما أنقض أوله آخره، وآخره أوله، وذلك أن الفتح على الباء تنتهي به الغنة إلى الباء، فلا من نزاع إذا، إذ النزاع على الغنة، وأن الفتح نفسه أيضا على الباء، لا تنطق الباء به، بل بالإنطباق، وما الإنفتاح حركة، فتحة أو ضمة أو كسرة، فعند قولنا (ب) نجد أن الصوت اعتمد على مخرج الباء وهو مخرج محقق حيث التقى طرفي المخرج – باطن الشفة العليا بباطن الشفة السفلي – ثم تباعد الطرفان لأجل الحركة التى تكون على الباء، فلا يتأتى النطق بالميم أو الباء ساكنتين مع فتح الشفتين، ويقال إن هذا عمل بين الإظهار والإدغام يسمى الإخفاء، فليس إخفاء، وإنما هي ميم مظهرة مصاحبة للغنة ثم انتقلت إلى مخرج الباء بانطباق الشفتين ثم فتحها لأجل حركة الباء، فالقول بالإنطباق في الميم ثم الإنفتاح على الباء، كلام لا يستقيم.

أدلة المطبقين:

1. قول طاهر ابن غلبون في التذكرة: "وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما".

2. قول الداني: في التحديد "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر... قال أحمد بين يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في جميع القرآن، قال الداني وبالأول أقول ".

وأُجيب عن الدليلين أو عن الدليل الغلبوني، وعن ما في المعنى بأن: "مذهب ابن غلبون في الميم الساكنة مع الباء الإظهار، كما نقل عنه المرادي وغيره ولم يحك في التذكرة شيئًا عن حكم إخفاء الميم الساكنة، لأنه ليس من أوجه الخلاف عنده، والمنقول عنه الإظهار، قال الإمام المرادي عند حكاية حكم الميم الساكنة: أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم في الباء، ثم اختلفوا هل تظهر، أو تخفى، علي ثلاثة أقوال: أحدها: أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر ابن غلبون، وابن المنادي والإمام شريح، وبه جزم مكي ......"، فكيف يكون مذهبه الإظهار في الصغير ويختار الإخفاء في الكبير؟ هذا لا يصح، بل لا يقبله من يقول بالإطباق أيضًا، لأن الصغير أولى بالحكم من الكبير، ولأن الكبير يصير حكمه كالصغير وما يدلّك على أن الكبير بعد حذف حركته يصير

كالصغير، نصٌّ ذكر ابن الجزري في النشر: (الرابع: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسي وغيره عن أبي عمرو فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو (نؤمن لك، زين للذين، تبين له)، ونحو (تأذن ربك، خزائن رحمة ربي) إذ النون من ذلك تسكن أيضًا للإدغام....".

وأجيب عن لو قيل: فلماذا عبر بالإخفاء في الكبير، إذن ما دام يأخذ بالإظهار في الصغير، بأن: "أجمعوا على التعبير بالإخفاء في الكبير لمن يظهر في الصغير لحذف الحركة فتصير بذلك مخفاة، قال الداني في التيسير: "وأما الميم فأخفاها عند الباء إذا تحرك ما قبلها نحو قوله (بأعلم بالشاكرين) و(يحكم به) وشبهه، والقراء يعبّرون عن هذا بالإدغام وليس كذلك لامتناع القلب فيه، وإنما تذهب الحركة فتخفي الميم ....، قال عبد المؤمن: وأما الميم فإخفاء بحذف حركته عند الباء فقط، بشرط أن يتحرك قبله نحو(يحكم بينهم)... .

فقول الداني: (وإنما تذهب الحركة فتخفي الميم) وقول عبد المؤمن: (بحذف حركته عند الباء فقط) يبينان هذه المسألة، فالإظهار معناه التفكيك والتقطيع، أي فك حرف عن حرف، وهذا يشقُّ تحقيقه في الميم مع الباء في حال إظهار الميم، فإذا قرأت قوله تعالى (يعتصم بالله) بالإظهار، أي من غير غنة ستجد انطباق الشفتين في الميم والباء واحدًا، بخلاف (هم فيها)، (لهم والذين) ستجد نفسك تطبق شفتيك على الميم، وتفتحهما في الواو والفاء لاختلاف انطباق الواو، والفاء، عن انطباق الميم، أما الباء: فالشفتان تنطبقان انطباقة واحدة لا تنفكان إلا إذا أتيت بحركة الباء، فكأن الميم اختفت في انطباقها مع الباء وبقي منها أثر الغنة فسموه إخفاء، وهناك من سماه إدغامًا، قال ابن غلبون (وأمَّا الميمُ مع الباءِ فهي مُخفاةٌ لا مدغَمة) لأنها تشبه الإدغام، والفرق بينهما وجود أثر الغنة في الخيشوم حال الإظهار، وفي الإدغام يختفي هذا الأثر لأنك ستأتي بباء مشددة.

3. قول المالقي في الدر: "لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها، وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلاً من النون الساكنة، ويُتَحَفَّظُ من سريان التحريك السريع، ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخَمْر والشَّمْس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تنفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل في الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التَّحَرُّزُ منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم، ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وَلْيُحْرَزْ عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة".

قلت: ولو صح معنى الدليل لما بقي من المسألة إشكال، ولكن أُجِيبَ عنه بأن: (ليس في حال القلب ذكر للغنة في النص، فالنص نص على الإظهار، حيث ذكر – أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخمر والشمس ... – وهل المثلان فيهما غنة، وإنما يحكي فقط عن الإظهار)، وبأن: (لو قال قائل: إنما وصف الأداء في الميم بالإطباق، وليس فيه أدنى دليل على ترك الغنة أيضا)، بما نص من أن: "فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام الفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، فالتنبيه لا يكون إلا في الإظهار، قال الجعبري: "وليتحفظ في الإظهار من تحريك أو سكت".

وأيضا أن المالقي من متأخري المغاربة الذين قال عنهم ابن الجزري: (فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك، وبين يعتصم بالله)، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني).

4. قول الإمام في النشر، ما في الإدغام الكبير للسوسي، عن ذكره المتقاربين في فصل أن: "اعلم ... وفي الفصل آخره ما نص قوله: "ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين..." قالوا: "فماذا يريدون القائلون بالفرجة بعد قول علامة القراءات الذي ولو سمعنا بقراءة غير موجودة في النشر أثبتناها في الشواذ مباشرة، فقوله رحمه الله (من أجل انطباق الشفتين) حسم الخلاف بين الجميع".

وأجيب عن الدليل بأن: "الكلام لا علاقة له بالمسألة على الإطلاق، إذ الميم والباء يخرجان بالإنطباق، والإشارة بالإشمام بروز الشفتين للأمام إشارة للضم ما لا يتأتيان في آن واحد، وعلى القول بقولهم فلا يتأتى الإشمام، قُرأ بالفرجة أو بالإطباق، إذ لا يبرز الشفتان للأمام وهما شبه منطبقان على بعضهما ما هو فوق الطاقة بمكان، وما لا يقدر عليه أحد ألبتة، وعلى التجوز والتنزل لقولهم: ما "إن التعليل من أجل انطباق الشفتين، يدل على أن الميم إذ حذفت حركتها مع الباء تبقى على إطباقها، ما دليل على الإطباق"، أُجيب عنه بأن الإمام: في جميع الصور وبأن: الميم أو الباء لا يمكن معهما بالإشمام، وأما في صورة مخصوصة، وهي كيفية إخفاء الميم عند الباء قال: "المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حال الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بغنة، فإن

مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها إلى الجوف على الصواب"، والإمام ساوى بين إخفاء النون والميم، وليس كما يقولون بأن إخفاء النون مغاير لإخفاء الميم، وذكر تحول مخرجهما للخيشوم، فكما يتحول النون المخفاة من مخرجه طرف اللسان، فكذا يتحول الميم المخفاة من مخرجه من الشفتين إلى الخيشوم، والتحوّل معناه: ترك مكان والتحول لغيره، كما شبهه بحروف المد، وأحرف المد تبدأ من مخارجها ثم تتحول إلى الجوف، والإمام في الصور الأربع لأبي عمرو لا الميم والباء فقط، وعلى القول بالصحة تجوزا لم يك ليدل على الإطباق، إذ الإمام شرح الإخفاء في الميم والنون على التحول ما ليس إلا بالفرجة!.

5. لو كان التلقي قديما بالفرجة في صوت الميم الساكنة لصرحوا به ولتوافرت النصوص الكثيرة لبيانه، فكيف غاب هذا البيان عن القدماء ويأتي علماء العصر للتصريح به من غير دليل عليه من كتب المتقدمين بل بمجرد استشكال منهم في فهم معنى كلمة إخفاء مع إطباق الشفتين على الميم والتلقي من المشايخ المسندين يفسر النصوص التجويدية وليست النصوص التجويدية يفسر بها كيفية القراءة، فمثلا لو هناك رجل لم يدرس التجويد البتة وأخذ كتابا من السوق ووجد فيه عبارة (الروم والإشمام)، فلن يستطيع فهم معناهما إلا بالتلقي من الشيوخ فكذلك لا يفسر كيفية الإخفاء الشفوي إلا بالتلقي من المسندين وليست بالتلقي من المصحفيين وجميع من عرفوهم من المجازيين بالقراءة قرأ عليهم بإطباق الشفتين.

قلت: فالدليل من أقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطعها دلالة، إن لم يكن أقواها وأثبت وأقطع، وما تقوم به الحجة، وهو دليل دراية ولكن أشبه بدليل رواية.

وأُجيب عن الدليل بأن: "الإستدلال ليس من القوة بشيء، حتى يكون دليلا قاطعا في المسألة، إذ الإخفاء اصطلاحه يكفي للدلالة على الفرجة!، فالإخفاء بين الإظهار والإدغام، والإظهار الذي تثبت فيه ذات الحرف والإدغام الذي تعدم فيه ذات الحرف، فأي كلام أوضح من هذا، فالإخفاء شابه الإظهار وخالفه وشابه الإدغام وخالفه، على سبيل المثال الإخفاء الحقيقي شابه الإظهار في بقاء الغنة وخالفه في امتدادها مع بقاء ذات الحرف، وشابه الإدغام في إعدام ذات النون وخالفه في بقاء الغنة، وهذا الأمر لا يمكن أن ينطبق على إخفاء الميم مع انطباق الشفتين، لأن الإخفاء مع انطباق الشفتين

شابه الإظهار في ثبوت ذاته وبقاء غنته، وخالفه في امتداد هذه الغنة، ولم يشابه الإدغام في شيء وخالفه في كل شيء، ويتبين لنا من ذلك أن الإخفاء بإطباق الشفتين هو عين الإظهار لكونه لم يخالفه إلا في امتداد الغنة، وهذا كاف لأن يكون إظهارا بغنة" واصطلاح الإخفاء المذكور ينطبق تماما على القراءة مع إبقاء فرجة، فالإخفاء مع بقاء فرجة شابه الإدغام في بقاء الغنة وخالفه في امتدادها مع ثمة إعدام قليل جدا لذات الحرف، لكنه ليس كليا، وشابه الإدغام في الإعدام القليل لذات الحرف وخالفه في بقاء الغنة، كما أن هذا الاستدلال يعل باصطلاح الإخفاء الحقيقي، فغالب اصطلاحات العلماء له لم يذكر فيها تجافي طرف اللسان عن لثة الأسنان، فلو قرأ قارئ قوله: "عنك" بقرع طرف اللسان للثة الأسنان العليا احتجاجا بعدم ذكر تجافي طرف اللسان عن اللثة في كتب القدماء لكان لقوله من الصحة مكانا، وهو خطأ مجمع عليه.

قلت: وفي معنى المجاب عنه: قول واحد من المطبقين: أن "يفسر بعض المجودين المعاصرين إخفاء النون عند الباء على نحو لا يتضح له أصل في كلام علاء التجويد الذين اطلعت على كتبهم، وهو أنهم يرون أن الإخفاء هو أن تجافي بين شفتيك حين تنطق بالميم شيئا قليلا، ثم تطبقهما عند الباء بعدها، وكان الشيخ عامر السيد عثمان، هو أحد علماء القراءة في الأزهر، ومحقق الجزء الأول من كتاب (لطائف الإشارات لفنون القراءات) للقسطلاني بالاشتراك مع الدكتور عبد الصبور شاهين – لا يقبل ممن يقرأ عنده إطباق الشفتين عند نطق الميم قبل الباء ويأبى إلا انفراجهما، وذلك عند ترددي عليه للقراءة سنة 1975 م وقت إقامتي في القاهرة لدراسة الماجستير، ولكني لم أجد في كتب التجويد ما يؤكد هذا الاتجاه في فهم إخفاء الميم".

وقوله: "وقد صرت أسأل قراء العراق الذين ألتقي بهم عن كيفية إخفاء الميم الساكنة قبل الباء، فكانوا يقرؤون بإطباق الشفتين للصوتين معاً، ولا يأخذون بانفراجهما مع الميم، وكان آخر مرة سألت عن ذلك في صيف سنة 1995 عند التقائي بالشيخ إبراهيم المشهداني، أحد مشايخ الإقراء في مدينة الموصل، فقال: نحن لا نعرف إلا إطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، وأن روايتهم للقراءة كانت هكذا عن شيوخهم. ولم أجد في كتب علم التجويد القديمة من أشار لانفراج الشفتين عند النطق بإخفاء الميم الساكنة عند الباء، بل وجدت المؤلفين ينصون على انطباق الشفتين للصوتين معاً... ووجدت المصادر المتأخرة تشير إلى عدم المبالغة في إطباق الشفتين مع الميم قبل الباء".

وأجيب عن القول الذي ما: "إن التلقي يفسر النصوص وليست النصوص التجويدية هي التي تفسر التلقي"، بأن: "الإمام كان يقول "بترقيق الألف مطلقا ثم تبين له بأن الألف تتبع ما قبلها تفخيما وترقيقا"، فعدل الإمام عن ما كان يقرأ به وانظر فيما قاله: "وقد تبين لي بعد ذلك"، فهذا إمام الفن عدل عن قراءته، فإن قلنا كيف له أن يرجع عن قراءة قرأها ؟وكيف قرأها على شيخه ؟ أم كان يقولها من جهة نظرية دون تطبيق ؟ وهذا الإمام بمفرده.

6. الأسانيد المنتهية إلى الضباع وعيون السود تلميذه، والمنتهية إلى الزيات والشيخ عامر عثمان والسمنودي، كلها بالإطباق، وبالإطباق الأشياخ الخمسة تلقوا وأقرؤوا أول حياتهم، وإن أقرؤوا بالفرجة فيما بعد، اجتهادا منهم، فالتلقي بالإطباق، وجاءت الفرجة اجتهادا من غير تلق.

قلت: ونص جاء عن الزيات: من بعضهم أن: "وقد سألت كبار العلماء المجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين". وقالوا: وقد تتبعنا للأسانيد التي جاءت بالفرجة فوجدنا أنها لا بد وأن تنتهي في طبقة من الطبقات إلى الإطباق.

قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، وأقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل قطعي الورود، ولكن قد يظن في دلالته، وهو أيضا دليل رواية لا دليل دراية، والرواية أقوى من الدراية، وهو أولى الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

7. جميع العلماء المعاصرين أجمعوا أن القائل الوحيد بترك فرجة عند الميم الساكنة هو فضيلة الشيخ عامر عثمان رحمه الله، وهو من العلماء المتأخرين، أما العلماء المتقدمون المعول على علمهم فهو الحجة الكافية لم يقل أحدهم بذلك.

8. أن الإخفاء إخفاء شفوي وتصاحبه الغنة، وهي ذهب جلها من الفم وكان القليل منها قد عبر من الخيشوم، فبقاء الفرجة مذهب للغمة!.

9. أن المتقدمين وصفوا النون المخفاة بأنّها تزول أي يزول ذاتها إذ لا عمل للسان فيها أي لا يقرع اللسان الحنك الأعلى خلافاً للميم المخفاة فإنّ ذاتها لايزول، فعدم زوال الميم عند الإخفاء يستلزم بالضرورة أنّها تخرج بانطباق الشفتين.

10. أن القوم لم يجعلوا الميم المخفاة من الحروف الفرعية كما هو الحال في النون المخفاة، وما ذلك إلا لخروجها بانطباق الشفتين أي كالأصلية بل هي أصلية خلافاً للنون لزوال ذاتها فصارت فرعية.

11. أن لا فرق في النطق بين {من بعد} بالإخفاء من غير قلب النون ميماً، وبين {من بعد} بالقلب مع ترك فرجة، والنتيجة واحدة، إذن فما الفائدة من الإقلاب الذي يعقبه زوال الميم بجعل فرجة ليخرج الصوت من الخيشوم كما في النون المخفاة.

قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، ومن أقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل دراية لا دليل رواية، وهو من أولى الأدلة التي في الدراية وأقربها إلى إقامة الحجج بها، لولا أنه يمكن الإجابة عن الدليل بأن: (قد يختلف الإنفراج بين اللفظين، إذ النون غير الميم، فإخفاء النون من غير القلب، غير إخفاءها بالقلب، فالميم حرف شفوي، وليس النون حرفا شفويا، فيتحدا إنفراجا ويختلفا كيفية).

12. أن القائلين بالفرجة يختلفون في مقدارها: فبعضهم يقول بأنها بمقدار ورقة، أو رأس قلم، أو حتى يرى بياض الأسنان، أو إطباق الشفتين من طرفيهما وفتحهما من الأمام، أو فتحهما بمقدار حركة ثم إطباقهما بمقدار حركة، وبعضهم يقول بقدر شعرة، فتضارب هذه الأقوال دليل على الإطباق، من حيث أن الفرجة حيث وجدت – وجد الاختلاف في مقدارها، وما كان للعلماء أن يدعوا مثل هذا الاختلاف دهورا طويلة دون بيان.

والدليل دليل دراية لا دليل رواية، ودليل بغيره لا دليل بذاته.

13. أن الفرجة أمر ظاهر في الأداء، إذ تعلقه بالشفتين، ولو كانت الفرجة الكيفية لنقلت إلينا، ولم تنقل.

14. أن الأقوال الواردة في الإخفاء الشفوي، أكثرها تدل على أن الإخفاء بالإطباق، حتى اختلف العلماء في حكم الميم عند الباء هل هو الاخفاء او الاظهار، واصل هذا الخلاف انطباق الشفتين هل هو اظهار ام اخفاء، والمدققين من العلماء على انه اخفاء، والعبرة بالرواية والتلقي، لا بالعقل والقياس.

وهذا الدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، ومن أولى أدلة الدراية وأقربها إلى إقامة الحجج بها، ولو لم يكن للمطبقين دليل إلا الدليل، لكفى به دليلا.

هذا: فأدلة الفارجين سبعة دلائل، حيث أدلة المطبقين أربعة عشر دليلا، وأدلة الفارجين: أدلة ذات دراية، وليس منها دليل برواية، وأدلة المطبقين: أدلة ذات دراية أيضا، إلا دليلا واحدا، فإنه دليل رواية، وأدلة الفارجين: أربعة منها أدلة بغيرها، وثلاثة أدلة بذاتها، وأدلة المطبقين دليلان بذاتهما، ودليل واحد بغيره.

فالدليل الذي بذاته أقوى من الذي بغيره، والدليل الذي بالرواية أقوى من الدليل الذي بالدراية، والدليل الذي قطعي الورود أقوى من الدليل الذي ظني الورود، والدليل الذي قطعي الدلالة أقوى من الدليل الذي ظني الدلالة.

فأقوى الأدلة: الدليل الذي قطعي الورود قطعي الدلالة، ثم قطعي الورود ظني الدلالة، ثم ظني الورود قطعي الدلالة، ثم ظني الورود ظني الدلالة، وأقوى الجميع: الدليل الذي بالرواية، ثم الدليل الذي بالدراية، وأقوى من ذلك الدليل الذي بذاته ثم الدليل الذي بغيره.

ومن هنا: فيكون الدليل السادس من أدلة المطبقين: ما أن: (الأسانيد المنتهية إلى الضباع وعيون السود تلميذه، والمنتهية إلى الزيات والشيخ عامر عثمان والسمنودي، كلها بالإطباق، وبالإطباق الأشياخ الخمسة تلقوا وأقرؤوا أول حياتهم، وإن أقرؤوا بالفرجة فيما بعد، اجتهادا منهم، فالتلقي بالإطباق، وجاءت الفرجة اجتهادا من غير تلق.

وأن: (قلت: ونص جاء عن الزيات: من بعضهم أن: "وقد سألت كبار العلماء المجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين". وقالوا: وقد تتبعنا للأسانيد التي جاءت بالفرجة فوجدنا أنها لا بد وأن تنتهي في طبقة من الطبقات إلى الإطباق).

وأن: (قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، وأقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل قطعي الورود، ولكن قد يظن في دلالته، وهو أيضا دليل رواية لا دليل دراية، والرواية أقوى من الدراية، وهو أولى الأدلة إلى إقامة الحجج بها). أقوى الأدلة جميعا، غير أنه قد يظن في دلالته.

هذا: وليحترز من كز الشفتين مع الإطباق بشدة، لأن ذلك يولد غنة من الخيشوم إذا أعطيت زمنا في النطق فتكون كالميم المشددة، ومن عدم توسعة المسافة بين الشفتين، فتظهر الغنة بعيدة عن مخرج الميم، بل تكون الشفتان في وضع التلامس الخفيف، ويتأدى الغنة في وضع سكون الميم، وخاصة إذا سبقها ضم.

والإدغام بغنة عند الميم مثلها وجوبا، سواء كانت الأولى مقلوبة من النون الساكنة او التنوين، نحو {من ماء مهين}، او أصلية نحو {خلق لكم ما في الأرض} ويطلق ذلك في كل ميم مشددة، نحو {دمَّر}، ويلزم أن يأتي بكمال التشديد وإظهار الغنة في ذلك لأن الغنة عندهم للمدغم فيه فلا فرق عندهم بين {ممن، وام من}.

والإظهار وجوبا من غير إظهار غنة عند بقية الأحرف: وهي ما عدا الباء والميم، وهو ستة وعشرون حرفا، سواء وقعت في كلمة او في كلمتين، ولكن عند الواو والفاء أشد اظهارا، لئلا يتوهم انها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء. ومنشأ ذلك اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان الى الإخفاء وذلك، نحو {عليهم ولا تركهم في}.

واذا اظهرتها عند هذه الأحرف فاحذر من احداث الحركة في الميم، ومن السكت عليها كما يفعله العامة خوفا من الإخفاء او الإدغام لما تقدم، ولا تظهر غنتها عند اظهارها قبل حرف من حروف الإظهار، فيقوي الإعتماد على مخرجها ويظهر سكونها بلا إظهار غنة، فزمان اظهار الميم لعدم ظهور الغنة اسرع من زمان إخفائها. واما الميم الساكنة المظهرة التي تظهر فيها الغنة فهي الميم الموقوف عليها بدون الروم.

ومن قواعد الكتاب: (الصفة اللازمة تصطلح من الطبع).

(إلغاء صفة في حالة ما، لا يدل على عدم لزومها).

(بقاء صفة في عدم موصوفها، لا يدل على حرفيتها في الحال).

(المراتب لا يقدر الصفة، إلا إذا كانت الصفة مختلفا في تقديرها).

هذا ما أراد الله صنعته لكم أهل البيت، وأجاد الله صبغته بكم ما للبنتِ، وإني أبرئ نفسي أمام الله من أي خطأ غير مقصود، وأُلِيِّئُ رأسي بعون الله في كل بطأ غير محمود، وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم إلى يوم الدين، والسلام.

يوسف المسعود فوفورى.